

\*Ahmed Ibrahim Abushouk | أَحْمَد إِبْرَاهِيمُ أَبُوشُوك

## اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة

### Peace Agreements in Sudan (1972-2020): Heritage of Origin and the Challenges of Sustainability

” تبحث هذه الدراسة في اتفاقيات السلام السودانية في الفترة 1972-2020، من خلال تحليل جذور الصراعات بين المركز والأطراف، استناداً إلى مفهوم ”إرث المنشأ“ الذي يعكس تراكم المظالم التاريخية الناتجة من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي. وترى الدراسة أن سياسات الدولة المركزية منذ الحقبة الاستعمارية ركزت على التنمية والسلطة في الوسط النيلي، وهو أمر رأى ملوك مطلبية تحوّلت لاحقاً إلى تمزّقات مسلحة. وعلى الرغم من توقيع عدة اتفاقيات سلام كثيرة (”اتفاقية أديس أبابا“ 1972، واتفاقية ”اتفاقية الخرطوم للسلام“ 1997، و”اتفاقية فشودة“ 1997، و”اتفاقية السلام الشامل“ 2005، و”وثيقة الدوحة لسلام دارفور“ 2011، و”اتفاق جوبا لسلام السودان“ 2020)، فإن معظمها اتسم بتقاسم جزئي للسلطة والثروة من دون معالجة أسباب الصراع البنوية، إضافة إلى غياب الثقة بين مختلف الأطراف، وتدخل وسطاء خارجيين، فضلاً عن نقض الالتزامات، وتوظيف اتفاقيات لأجندة سياسية قصيرة المدى. وتفيد النتائج أن الفشل في استدامة السلام كان نتائجاً مباشرةً لاستمرار إرث المنشأ من دون حلول جذرية؛ ما أدى إلى انفصال جنوب السودان عام 2011، وبقاء النزاعات في دارفور والشرق والمناطقين. وتحوصي الدراسة بإعادة بناء أسس السلام على مواطنة متساوية، وتنمية عادلة، واعتراف بالتنوع الثقافي بوصفه مدخلاً لإنهاء حالة الصراع وتحقيق الاستقرار الوطني.

**كلمات مفتاحية:** السودان، جنوب السودان، دارفور، اتفاقية أديس أبابا، اتفاقية السلام الشامل، وثيقة الدوحة لسلام دارفور، اتفاق جوبا لسلام السودان.

This study examines Sudanese peace agreements during the period 1972-2020 by analyzing the roots of the conflicts between the political center and the peripheral regions, through the lens of the concept of the *heritage of origin*, which reflects the accumulation of historical grievances rooted in political, economic, and cultural marginalization. The study argues that, since the colonial era, the central governments concentrated power and development in the Nile Valley at the expense of other regions, which gave rise to demands for equitable participation that later evolved into armed rebellions. Despite the signing of several peace agreements—such as the Addis Ababa Agreement (1972), the Khartoum and Fashoda Agreements (1997), the Comprehensive Peace Agreement (2005), the Doha Document for Peace in Darfur (2011), and the Juba Agreement for Peace in Sudan (2020)—most of them relied on partial power- and wealth-sharing arrangements without addressing the structural roots of the conflicts. Added to this were the absence of trust between the parties, foreign mediation, the repeated violation of commitments, and the instrumentalization of agreements to serve short-term political interests. The findings confirm that the failure to sustain peace was a direct consequence of leaving the heritage of origin unaddressed, leading to the secession of South Sudan in 2011 and the continuation of armed conflicts in Darfur, the East, and the Two Areas. The study recommends rebuilding the foundations of peace on equal citizenship, fair development, and the recognition of cultural diversity as necessary conditions for breaking the cycle of war and achieving national stability.

**Keywords:** Sudan, South Sudan, Darfur, Addis Ababa Agreement, Comprehensive Peace Agreement, the Doha Document for Peace in Darfur, Juba Agreement for Peace in Sudan.

## مقدمة

بعد استقلال السودان في 1 كانون الثاني/ يناير 1956، واجه العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجلدة في تحديد شكل نظام الحكم، وتحقيق التنمية المتوازنة، وإدارة التنوع الثقافي والاجتماعي في إطار وحدة وطنية مستدامة. ومن هذه المشكلات ما قتّل في بروز حركات مطلبية في المديريات (الولايات لاحقًا) الطرفية، طالبت بعذالة حقها المنشورة في السلطة عبر نظام حكم فدرالي، وبأنصبتها المستحقة في الثروة والتنمية، قياسًا على المديرية النيلية في شمال السودان ووسطه. لكن استجابة الحكومات المركزية المتعاقبة لم تلب طموحات هذه الحركات، بل عمقت شعورها بالحرمان النسبي، مقارنة بالأوضاع التنموية في مديريات الشمال والوسط. ونتج من ذلك أن تحولت هذه الحركات من حركات مطلبية سلمية إلى حركات عسكرية - مسلحة، عزّزت خطابها المطّبّي ووجودها السياسي بقوة السلاح، وهو الأمر الذي دفع السلطات الحاكمة في الخرطوم إلى عقد اتفاقيات سلام ثنائية معها، إلا أن معظم هذه الاتفاقيات لم يخاطب جذور المشكلات الباعثة لها، وبعضاها الآخر نقضه المركز نفسه في أثناء أنظمة حكم تسلطية، فكان مصيرها كلها الفشل، أو العجز عن بناء سلام مستدام في السودان.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض اتفاقيات السلام الثنائية بين المركز والحركات المطلبية (1972-2020) وتحليلها في ضوء الظروف الموضوعية التي أبرمت فيها، للوقوف على أوجه قصورها، التي استندت قواسمها المشتركة إلى مبدأ "التسوية السياسية" المتعلق بقسمة السلطة بين طرف النزاع (الحكومة المركزية والحركات المطلبية). وتتفّرّع من ذلك جملة من الأسئلة التأسيسية: ما إرث المنشأ الذي أدى إلى الصراعات المتكررة بين الحكومات المركزية والوطنية المتعاقبة والحركات المطلبية السلمية؟ ولماذا تحولت الحركات المطلبية السلمية إلى حركات مسلحة في صراعها مع المركز؟ وما القواسم المشتركة لاتفاقيات السلام التي أنجزها الطرفان؟ وهل كانت معادلة قسمة السلطة والثروة، التي شكلت الأساس للأجندة التفاوضية، سببًا رئيسًا في فشل الاتفاقيات المبرمة؟ ولماذا؟

## أولاً: إرث المنشأ

## 1. المفهوم والمدخل التاريخي

يُعد إرث المنشأ *Heritage of Origin* من المفاهيم التي نشأت في كف دراسات الهوية، والأنثروبولوجيا السياسية، من دون أن ينشأ له مفهوم مستقل في الأدب الأكاديمي. ويتقاطع في سياقه السوداني

مع مفاهيم أخرى، منها: "ذاكرة الظلم التاريخية"<sup>(1)</sup>، و"التهميش البنيوي"<sup>(2)</sup>، و"الهوية المركزية" القائمة على الثقافة العربية - الإسلامية المهيمنة<sup>(3)</sup>. ولذلك يصنفه بندikt أندرسون ضمن السردية التي تشكل جزءًا من "المتحييل الجماعي"<sup>(4)</sup>، أو الشعور الجماعي العام، الذي وظفته الحركات المطلبية في السودان لنيل حظها "المشروع" في قسمة السلطة والثروة مع المركز. ولذلك، يمكن الإفاده من مفهوم إرث المنشأ مدخلاً تاريخياً لاستيعاب الصراعات المطلبية واتفاقيات السلام الناتجة منها؛ لأن ملامح هذا الإرث ظهرت في الحقبة الاستعمارية (1898-1956)، وعزّزتها ممارسات الحكومة الوطنية المتعاقبة، بتركيز التنمية في المناطق النيلية (أو المناطق المروية) لسهولة العائد الريحي، وتعين أبناء هذه المناطق في دواليب الخدمة المدنية، بالنظر إلى تأهيلهم المهني الذي لم يكن متوفّراً لأبناء المناطق التي شهدت اختلالات تنموية، وتهميشه الثقافات الأخرى لمصلحة الثقافة العربية - الإسلامية الحاكمة. ولذلك، شُكّل إرث المنشأ رصيداً رمزيًا وثقافياً وسياسيًا يرتبط بانتماء الفرد أو الجماعة إلى العرق أو الثقافة أو المكان، كما يُستدعي في الخطاب السياسي والاجتماعي والثقافي لتبرير المطالب، أو شرح المظالم المتراكمة، أو تأكيد جدلية "نحن" و"هم". ومن ثم، رُبط إرث المنشأ بسياسات التهميش البنيوي، التي مارستها الحكومات الوطنية المتعاقبة بوعي أو من غير وعي، ثم أفضت في حد ذاتها إلى حروب أهلية في جنوب السودان (1872-1955، 1983-2005)، وفي دارفور (بعد عام 2003)، وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان. وقد استخدمت الحركات المطلبية المسلحة في المناطق المذكورة إرث المنشأ بمكوناته المختلفة شعراً لنضالها السياسي والعسكري؛ لانتزاع نصيبيها في السلطة والثروة، مستدلة على ذلك بسياسات التنمية غير المتوازنة، وتهميشه الهويات الثقافية واللغوية والدينية لمصلحة هوية الوسط النيلي، التي احتكر أبناؤها الوظائف العامة المفتوحة في الدولة.

1. مزيد من التفصيل، ينظر: فرانسيس دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999).

2. مزيد من التفصيل، ينظر: أيكرا آدم إسماعيل، جدلية المركز والهامش: قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان (كمبلا: منظمة حقوق الإنسان والتنمية، 2015).

3. مزيد من التفصيل، ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، "أدبيات الهوية السودانية: مقاربة تحليلية"، في: أحمد إبراهيم أبوشوك، السودان: السلطة والترااث، ج 6 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2018)، ص 181-232.

4. مزيد من التفصيل، ينظر:

Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York/ London: Verso Books, 1983).

وينظر الترجمة العربية في: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة (الدودحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

يؤهّلها للسيطرة على معاوّل السلطة والثروة في المركز<sup>7</sup>. وظهور هذا التباين في نشأة الأحزاب الجنوبيّة ذات الطابع الجهوّي، وقد شكّلت نوعاً من الرفض لأحزاب الحركة الوطنيّة ذات النزعة العروبيّة والإسلاميّة، التي فشلت في خلق جسور تواصل سياسية فاعلة مع المكوّنات المجتمعية الجنوبيّة<sup>8</sup>. وعند هذا المنعطف، تعمّقت الفجوة بين الشمال المستعرب المسلم، والجنوب ذي الأصول الزنجيّة والانتماء الديني إلى المسيحيّة وكريّم المعتقدات المحليّة، وأصبحت ثنائية الشمال والجنوب ثنائيةً متنافرةً. وقبل إعلان الاستقلال، بدأت تظهر أعراض هذا التناقض في احتجاجات النخبة الجنوبيّة على تصرّفات قادة الأحزاب الشماليّة الانفراديّة في إصدار بعض القرارات السياسيّة والإداريّة التي شكّلت مركّزات دولة ما بعد الاستعمار. وتجلّت بوادر هذه الاحتجاجات في قضايا محوريّة، مثل عدم إشراك الجنوبيّين في مفاوضات الحكم الذاتي التي أفضت إلى اتفاقية عام 1953، وإعطاء الجنوبيّين وضعًا وزاريًا هامشيًّا في أول حكومة انتقالية شكّلها الحزب الوطني الاتّحادي (1954-1956)، ولم تكن قرارات لجنة السودنة منصفةً أيضًا؛ لأنها لم تَفِ بالتزامات مؤتمر جوبا في عام 1947. لذا، نوّقت كل هذه القضايا ومشيلاتها في مؤتمر جوبا الثاني الذي نظمّه حزب الأحرار في الفترة 21-18 تشرين الأول/أكتوبر 1954؛ مقتصرًا حضوره على أبناء جنوب السودان؛ ولذلك وصفته صحفة الأيام بـ"العنصرية الصارخة": لأنّه "لا يضم غير الجنوبيّين، ولأن أغراضه كلها تهدف للعناد بامر الجنوب وحده، كأنما الجنوب والشمال لا يؤلّفان قطّارًا واحدًا"<sup>9</sup>. وقبل عقد هذا المؤتمر، حاولت الحكومة في الخرطوم اتّخاذ خطوات استباقية ربما تُقلّل من فاعليّتها، مثل الإعلان عن تحسين أجور الموظفين والعاملين الجنوبيّين ومساواتهم بنظرائهم الشماليّين<sup>10</sup>؛ إلا أن المؤقّرين خرّجوا بتوصيتيّن أساسيّتين، إلى جانب نقدّهم سياسة تهميش الجنوبيّين في مناقشة القضايا المصريّة وسودنة الوظائف الإداريّة وال العسكريّة، قضت إحداهما بالدعوة إلى استقلال السودان التام، من دون الاتّحاد مع مصر، وأمنّت ثانيتهما على ضرورة أن تكون علاقه الجنوب بالشمال

7 مزيد من التفصيل، ينظر: دينق.

8 مزيد من التفصيل بشأن قوائم الأحزاب السياسيّة التي شاركت في الانتخابات البريطانيّة في الفترة 1953-1986. ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد الله عبد السلام، الانتخابات البريطانيّة في السودان (1953-1986): مقاربة تاريخيّة-تحليليّة، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

9 نقلًا عن: فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني: 1954-1956 (أم درمان: مركز الكريم ميرغني الثقافي، 2010)، ص 128.

10 المرجع نفسه، ص 130-132؛ مزيد من التفصيل عن مشكلة الأجور في جنوب السودان، ينظر: عبد الله علي إبراهيم، "حركة وطنية سودانية أم حركات وطنية: تاريخ ما أهمله التاريخ عن جنوب السودان: أجور الزنج ومسألة الجنوب" في: انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 113-147.

تستخدم هذه الدراسة إرث المنشآت بحمولاته الواقعية والمتحيّلة مدخلاً تاريخياً لعرض المسوّغات التي استندت إليها الحركات المطلبيّة المسلّحة، ولتأكيد قدرته على الاستمرار في كل مفاوضات السلام والاتفاقيات، برهانًا على عجز الإرادة السياسيّة للمركز والأطراف في تغيير مكوّناته الأساسيّة. ومما يؤكّد ذلك الحضور الطاغي لعباراته المفتاحيّة في المفاوضات واتفاقيات السلام بين الحكومة المركزيّة وبعض الحركات المطلبيّة المسلّحة مثل "التنمية غير المتوازنة"، و"احتكار أبناء المجموعات النيلية للوظائف العامة المفتاحيّة"، و"تهميّش الثقافات والأديان والأعراف لمصلحة الثقافة العربيّة - الإسلاميّة" التي شكّلت ثقافة المركز الحاكم. ومن خلال السرد التارخي، يمكن أن نلاحظ كيف أنّ مكوّنات إرث المنشآت شكّلت تحديًا يحول دون استدامة اتفاقيات السلام التي أُبرمت، بل إنّها كانت أحد الدوافع التي أفضت إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011.

## 2. البُعد التارخي المتتجدد في اتفاقيات السلام السودانية

يُعدّ إرث المنشآت أحد البواعث التي أدّت إلى الصراع بين الحكومات الوطنيّة المتعاقبة في المركز والحركات المطلبيّة السلميّة في الأطراف، علمًا أنّ هذا الصراع قد أُسس على قاعدة تباين عرقي وديني وثقافي واقتصادي، رسخته إسقاطات مؤسس الرق وإفرازاتها السالبة<sup>5</sup>، وفلسفة الحكومة الاستعماريّة - الاستثماريّة (1898-1956) التي ركّزت مشروعاتها الاقتصاديّة وتنمية الموارد البشرية المساندة لها في المناطق ذات الريّ المستدام؛ لأنّها كانت ذات عوائد ربحيّة أكبر، مقارنة بمناطق الزراعة الممطرة والأنشطة الرعويّة<sup>6</sup>. وقد فرضت الدولة الاستعماريّة حواجز هيكلية عبر سياسة المناطق المفروضة التي تبنّتها مؤسسات إرساليات مسيحيّة وتنصيريّة سُمح لها بالعمل في جنوب السودان. ونتج من ذلك بروز شريحة مجتمعية مؤثرة في صنع القرار المركزي؛ لأنّها استفادت من مشروعات المستعمر التنمويّة التي لم تكن متوفّرة في المديريّات التي تعرّضت لجرعات تحدّيث أقل. وساعد هذا الواقع في تعميم الشعور الاستعلائي المغروس أصلًا في مخيّلة إنسان الشمال المستعرب والمسلّم، ونظرته الدوّنية إلى الشّرائح المجتمعية الأخرى، التي لا تدعى انتسابًا إلى العروبة، أو انتماءً إلى الإسلام، ولا تمتلك سندًا ثقافيًّا - تعليميًّا حديّاً،

5 مزيد من التفصيل، ينظر: محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني: النّشأة - السّمات - الأضمحلال (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995)؛ منصور خالد، السودان: أهوال العرب وطموحات السلام، قصة بلدinin (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 77-126.

6 مزيد من التفصيل، ينظر: جوزيف فرنق، "الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان"، مجلة الطليعة، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1969)، ص 92-98.

الشمال والجنوب"، وطرح البيان برنامجاً من أربع نقاط "تضمنت العفو العام عن الجنوبيين الموجودين بالخارج"، ووضع خطط "محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجنوب، وتعيين وزير لشؤون الجنوب"<sup>(16)</sup>. والترافقاً بما جاء في البيان، عين الرئيس جعفر نميري (1969-1985) جوزيف قرنق وزيراً لشؤون الجنوب (1969-1971)، وقد خلفه أبيل أlier في المنصب نفسه بعد القضاء على انقلاب 19 تموز / يوليو 1971.

لذلك، نلاحظ أن استعداد الحكومة لمعالجة مشكلة الجنوب، وفق منظورٍ جديٍ من جهة، والدور الذي أداءه وزير شؤون الجنوب من جهة ثانية، ووساطة إثيوبيا وال المجالس الكنسية من جهة أخرى، قد مهدٌ للمفاوضات المباشرة بين الطرفين (الحكومة المركزية والفصائل المتمردة في الجنوب)<sup>(17)</sup>، التي قادت إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972<sup>(18)</sup>، وهي اتفاقية ذات أربعة ثوابت في تحديد مرتکبات علاقة الشمال بالجنوب: أولها "احترام الأديان جمِيعاً بما في ذلك الأديان الأفريقية التقليدية، وعدم إضفاء أي صفة دينية على الدولة". وثانيها "الاعتراف بالخصائص الثقافية لأهل الجنوب، بما في ذلك حقهم في تطوير ثقافتهم وفنونهم المحلية". وثالثها "الاعتراف بحق الجنوب في حكم نفسه حكماً ذاتياً دون هيمنة المركز". ورابعها، إدماج الفصائل العسكرية للحركات المسلحة في قوات الشعب المسلحة من خلال لجنة مشتركة بين الطرفين، وتكون هذه القوات خاضعة لسيطرة رئيس الجمهورية في مهماتها الداخلية والخارجية<sup>(19)</sup>. واستناداً

علاقة فدرالية في إطار السودان الموحد<sup>(20)</sup>؛ لأنهم يرفضون السياسة التي "تسبّب في إثارة المسؤولين الأجانب بالشماليين؛ فهي لا تؤدي إلا إلى الاضطرابات والفوضى في الجنوب. وإنفاذ السودان يجب أن يحصل الجنوب على حكم فدرالي"، وقد طالبوا أيضاً بـ"الانفصال إذا رُفضت الفدرالية؛ لأن الجنوب سيُصبح بدونها"<sup>(21)</sup>. وشكلت هذه الأسباب كلها مجتمعة مجازاً ملائماً لانطلاق تمرد الجنوب الأول، في 18 آب / أغسطس 1955، وقد استمر بضعة شهور<sup>(22)</sup>. وعزت بعض الدوائر السياسية انفجار التمرد في ذلك التوقيت تحديداً إلى الاستخبارات المصرية التي لم تكن راضية عن القرار البريطاني السوداني الصادر في 16 آب / أغسطس 1955، وهو قرار يقضي بتقرير المصير السوداني ومخاطبة دوليّة الحكم الثنائي بذلك، من دون أدنى إشارة إلى الاتحاد مع مصر<sup>(23)</sup>. وبعد أن هدأت الأحوال في جنوب السودان، نسبياً، بدأت الحكومة الانتقالية في إجراءات إعلان الاستقلال من داخل البرلمان؛ إذ جدد النواب الجنوبيون طلبهم بأن تكون علاقة الجنوب بالشمال في إطار نظام حكم فدرالي، يمكّنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم، بعيداً عن وصاية الموظفين الشماليين. فوعدهم الحكومة الانتقالية (1954-1956) بذلك، في مقابل مساندتهم إياها في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). وبعد إعلان الاستقلال في 19 كانون الأول / ديسمبر 1955 باجتماع برلماني، نكّت الحكومة وعدها مع النواب الجنوبيين، مؤجّجة بذلك نيران الحرب الأهلية التي استمرت في جنوب السودان سبعة عشر عاماً (1955-1972)<sup>(24)</sup>.

بعد التمادي في نقض المواطيق والعقود، جرت محاولات عديدة لإجراء تسوية سياسية بين الشمال والجنوب؛ إلا أنها كلها باءت بالفشل، إلى أن جاءت حكومة 25 أيار / مايو 1969، وأصدرت بياناً في 9 حزيران / يونيو 1969، اعترفت فيه بـ"الفارق الثقافية والاقتصادية والدينية والعرقية والاجتماعية بين الشمال والجنوب"، ثم أعلنت عزمها "على منح الجنوب حكماً ذاتياً، يضع حدًّا للمواجهة المستمرة بين

11 نقلًّا عن: طه، ص 128.

12 المرجع نفسه، ص 134-135؛ يوجد مزيد من التفصيل في: سلمان محمد سلمان، انفصال جنوب السودان: دور ومسؤولية القوى السياسية الشمالية (فيفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015)، ص 75-52. أبيل أlier، جنوب السودان: التمادي في نقض المواطيق والعقود، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلات المحدودة، 1992)، ص 20-22.

13 مزيد من التفصيل عن أحداث التمرد وتداعياته، ينظر:

Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan During August 1955 (Khartoum: McCorquodale & Co. Ltd., 1956).

14 ينظر ملخص مداولات قرار تقرير المصير في: الوثائق البريطانية: 1940-1956، ترجمة فيصل عبد الرحمن علي طه، محمود صالح عثمان صالح (محرر)، مجموعات 1956-1955، (لندن / بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص 114-117.

15 مزيد من التفصيل، ينظر: سلمان، ص 52-57.

16 مزيد من التفصيل، ينظر: أlier، ص 48-50؛ منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية: الموردة الناقدة والقمع التاريخي (لندن: دار تراث النشر، 2000)، ص 323-322؛ محمود محمد قلندر، جنوب السودان، مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1983-1900 (لندن: قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي (دمشق: دار الفك، 2004)، ص 299؛ سلمان، ص 166-167. وعن أصل بيان 9 حزيران / يونيو 1969 إلى الحزب الشيوعي السوداني، الذي طرحت في عام 1954، وأعاد تضمينه في برنامجها المبازل في المؤتمر الثالث لسنة 1956، ينظر: تاج السر عثمان، الذي ذكر 52 لبيان 9 يونيو 1969، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 6/8، 2021/7/16، في: <https://bit.ly/3z19eeS>؛ النص الكامل لبيان 9 حزيران / يونيو 1969 في: مذكرة عبد الرحيم الطيب، مشكلة جنوب السودان: طبعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها (الخطوط: الدار السودانية، 1970)، ص 219-223.

17 قلندر، ص 299-305.

18 تتكون اتفاقية أديس أبابا بشأن مشكلة جنوب السودان *The Addis Ababa Agreement on the Problem of South Sudan* من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول هو "القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقرatية" الذي حرر الاتفاق عليه في 27 شباط / فبراير 1972، وأجازته الحكومة السودانية في 3 آذار / مارس 1972، وفيه لاحقان: ملحق (أ): الحقوق والحرريات الأساسية، وملحق (ب): عن بنود الإيرادات والضرائب. والجزء الثاني هو "الاتفاق على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية". والجزء الثالث أربعة بروتوكولات للتنظيمات المؤقتة، شملت التنظيمات الإدارية المؤقتة، والترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية، والعفو العام والتبريات القضائية، ولجنة العودة والتوطين.

19 خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية، ص 28.

الغزال في 21 نيسان / أبريل 1997؛ وثانيتها اتفاقية فشودة التي وقعتها الحكومة مع لام أكول أجاويين عن مجموعة الحركة الشعبية لتحرير السودان-الفصيل المتعدد في 20 أيلول / سبتمبر 1997. وأقرت الاتفاقيات بمشكلات إرث المنشآت التي أشرنا إليها، واستندت في معالجاتها إلى أربع مرتکبات: أولها الإقرار بحق مواطني الجنوب في ممارسة حقوقهم في "تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي"<sup>(23)</sup>، وهو أمرٌ يُجرى في مديریات الجنوب الثلاث؛ ثانية الاعتراف بأن "السودان مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات، والإسلام دين الغالبية من السكان، والملسيخية والمعتقدات الأفريقية لها أتباع معتبرون من المواطنين، لكن المواطنون هي أساس الحقوق والواجبات، ويشارك جميع السودانيين، بحكم مواطنتهم على وجه المساواة في المسؤوليات السياسية"<sup>(24)</sup>؛ ثالثها أن "تظل قوات دفاع جنوب السودان مفصولة عن القوات المسلحة، وتبقى في موقعها الحالية [آنذاك] تحت إمرة قيادتها"<sup>(25)</sup>، وأن "يُعين أفراد قوات الشرطة، السجون، حرس الصيد، قوات الدفاع المدني، المطافئ، قوات الجمارك، والأمن العام في الولايات الجنوبية من بين مواطني الجنوب"، مع "تحفيض حجم القوات المسلحة العاملة في الجنوب"<sup>(26)</sup>؛ رابعها أن "الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع"<sup>(27)</sup>، و"اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان، وتكون اللغة الإنجليزية الثانية، وتسعى الحكومة لتطوير اللغات الأخرى"<sup>(28)</sup>. واضح من هذه المرتکبات الأربع أن الاتفاقيتين أمنتا ضمئناً على أن مشكلات إرث المنشآت تُشكّل عائقاً حقيقياً لوحدة السودان، وهو أمرٌ دفع الحركات المسلحة إلى البحث عن حلول جذرية، مثل "تقرير المصير"، وعدم دمج قواتها العسكرية في القوات المسلحة، كما حدث في اتفاقية أديس أبابا في عام 1972، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما ضمنت في الاتفاقيتين نصوصاً تقضي بتعيين بعض الوحدات الأمنية وشبه الأمنية من أبناء الجنوب، وتقليل وجود القوات المسلحة في جنوب السودان. ويؤكد ذلك قول رياك مشار للسفير الأميركي، دونالد بيترسون Donald Peterson، إنه هو وحزبه "لن يحيداً أبداً عن الإصرار على الانفصال الكامل للجنوب عن الشمال".<sup>(29)</sup>

23 "ب. المبادئ العامة"، في: اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان، الخرطوم، 1997/4/21.

24 "الفصل الثالث: المسائل السياسية. الأمور الدستورية والقانونية. (أ) الدين والدولة، في: اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان.

25 "الفصل السادس: الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية (أ)"، في: المراجع نفسه.

26 "الفصل السادس: الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية (ب)"، في: المراجع نفسه.

27 "الفصل الثالث: المسائل السياسية. (أ) الدين والدولة، 6/أ، في: المراجع نفسه.

28 "الفصل الثامن. 11 أحكام عامة. أ. اللغة العربية"، في: المراجع نفسه.

29 نقلًا عن: خالد، السودان: أهواه العرب، ص 770.

إلى هذه المرتکبات وتنفيذ معظمها في الواقع، استطاعت اتفاقية أديس أبابا أن توقف الحرب بين الشمال والجنوب، أحد عشر عاماً، لكنها فشلت في بناء سلام مستدام قائم على ترميم جسور الثقة بين الشمال والجنوب، وإحداث انتقال ديمقراطي بحسب نصوص الاتفاقية، وإنفاذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها بين الطرفين. ويعزى التقصير في ذلك إلى أداء حكومة الجنوب الإقليمية وعدم تعاون الحكومة المركزية في بعض الأحيان، وقد أبان أبيل أlier ذلك، على نحو مُفصل، في كتابه جنوب السودان: التمادي في نقض الموثائق والآتى، وإنّ ما يؤكد ذلك هو عدم التزام ميري، رئيس الجمهورية، باممادة (34) من قانون الحكم الذاتي في المديریات الجنوبية، التي نصّت صراحة على أنه لا يجوز تعديل القانون المشار إليه "إلا بأغلبية ثلاثة أربع مجلس الشعب، وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يُجرى في المديریات الجنوبية الثلاث للسودان"<sup>(20)</sup>، لكن الرئيس لم يُعط هذا النص وزناً، فعدل شكل نظام الحكم، وأعاد تقسيم إقليم الجنوب ثلاثة أقاليم، وعيّن فيها قيادات جديدة لم تكن ذات ثقل اجتماعي وسياسي في الجنوب، وشرع في أسلمة بعض مؤسسات الدولة وقوانينها، من دون مراعاة حساسية هذا الأمر في المديریات الجنوبية<sup>(21)</sup>.

قادت هذه الأسباب وغيرها إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان في عام 1983، التي استمرت أكثر من عقدين (1983-2005)، وقد تخلّلتها سلسلة من المفاوضات التي أجرتها الحكومة البريطانية المنتخبة (1986-1989)<sup>(22)</sup>، ثم حكومة الإنقاذ الانقلابية (1989-2019). وفي عهد حكومة الإنقاذ عقد الطرفان (الحكومة والحركات المتمردة) ثلاثة اتفاقيات، أولها اتفاقية الخرطوم للسلام التي وقعتها الحكومة مع رياك مشار عن حركة استقلال جنوب السودان، وكاربيبو كوانين عن الحركة الشعبية مجموعة بحر

20 المادة (34)، القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديریات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراتية.

21 مزيد من التفصيل عن الأسباب التي أدّت إلى تقسيم الجنوب، ينظر: أlier، ص 231-244؛ سلمان، ص 541-594.

22 "إعلان كوكادام" الذي وقّعه قادة التجمع الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق في 20 آذار / مارس 1986، والذي طالب قرنق فيه الحكومة برفع حالة الطوارئ، وإيقاف إطلاق النار، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في عام 1983، وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع كل من مصر ولبيبا. فرفضت الحكومة الاستجابة لهذه الشروط، ثم فشل المؤقر، و"مبادرة السلام السودانية" التي وقّعها محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراتي، مع قائد الحركة الشعبية جون قرنق، في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1988. وقد جرى الاتفاق على مبادئ الوحدة وإعلان رابطة المواطن على أي رابطة أخرى، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في عام 1983 إلى حين إثبات في أمرها في مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية، وإلغاء كل الاتفاقيات العسكرية، المبرمة بين السودان والدول الأخرى، التي تؤثر في السيادة الوطنية، ورفع حالة الطوارئ، ووقف إطلاق النار.

إلا أن الطرفين المتفاوضين توقفاً عند مشكلة مصادر التشريع في الدستور الحاكم لعلاقات الدولة الأفقيه والرأسيه: أ تكون علمانية أم مستمدة من الشريعة الإسلامية والتواافق الشعبي؟ ثم إنهم م بصلة إلى خيارٍ مجمع عليه. فكانت النتيجة أن تكون "التشريعات التي تُسَنَّ على الصعيد القومي، والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتواافق الشعبي". و"التشريعات التي تُسَنَّ على الصعيد القومي، المطبقة على الولايات الجنوبية، أو الإقليم الجنوبي، يكون مصدرها التواافق الشعبي وقيم وعادات شعب السودان، بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، احتراماً للتنوع في السودان". و"عندما يكون هناك تشريع قومي نافذ المفعول الحالي، أو تم سنّه ومصدره قانون ديني أو عرقي، فإن أية ولاية وإقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات، يجوز لهم عندئذ إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات ذلك في الإقليم، تتماشي مع دياناتهم أو عاداتهم"<sup>(35)</sup>. إلّا، قادت الثنائيّة في مصادر التشريع إلى خلق نظامي حكم في دولة واحدة، وأربعة مستويات من الحكم: الحكومة الفدرالية، وحكومة جنوب السودان، والحكومات الولائيّة، والإدارات المحليّة. وفضلاً عن ذلك، نصّت الاتفاقية على حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير في استفتاء شعبي عام يُجرى في جنوب السودان بعد ست سنوات من الحكم الانتقالي يُقرر بعدها الجنوبيون مصيرهم؛ إما مصلحة السودان الموحد، وإما الانفصال وقيام دولة جنوب السودان<sup>(36)</sup>. لكن في خاتمة المطاف، كانت نتيجة الاستفتاء الذي أُجري في جنوب السودان في عام 2011 مصلحة انفصال جنوب السودان، وقيام دولته المستقلة.

من منظور آخر، أثبتت مشكلات إرث المنشأ أن ثنائية الشمال والجنوب لا تعني أن الشمال عبارة عن كتلة صماء، بل هو أيضاً كيان متعدد الثقافات، متعدد الجنسيات، متعدد الأعراق، متعدد الديانات، متعدد اللغات أيضاً، على الرغم من أن الدين الإسلامي دين الأغلبية فيه، وأنّ اللغة العربية لغة التواصل بين السود الأعظم من قاطنيه، وأنّ تأثير مشروعات التنمية التي اخترتها الحكومة الاستعمارية (1898-1956) وطورتها لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وورثتها من بعدها الحكومات الوطنية، يتفاوت من منطقة إلى أخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى إفرازات مؤسسة الرق وقضايا التمييز العرقي. وقد ظهر ذلك بجلاء في الصراعات المسلحة التي حدثت في أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، وذكر منها تحديداً الحرب

35 المراجع نفسه، الفصل الأول، "الجزء د: هيكل الحكم"، المادة 3 / 2. الحكومة القومية، 4/2/3-2/2/3، ص 8-7.

36 المراجع نفسه، الفصل الأول، "الجزء هـ: حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان"، 5/2/3-1، ص 9.

أما الاتفاقية الثالثة فهي اتفاقية السلام الشامل التي وقّعها علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، نيابةً عن حكومة جمهورية السودان، وجون قرنق دي مبيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، نيابةً عن الحركة والجيش، في نيروبي، في 9 كانون الثاني / يناير 2005<sup>(30)</sup>، وقد أقرّ طرفاها بـ "أن السودان بلد متعدد الثقافات، ومتعدد الجنسيات، ومتعدد الأعراق، ومتعدد الديانات، ومتعدد اللغات"<sup>(31)</sup>، بمعنى أن هذه التعديدية تمثّل إرث المنشأ، ولذلك يجب ألا تُستخدم معياراً للفرق في تحديد حقوق المواطنين السودانيين وواجباتهم بأصنافها كلها. وأمّنت الاتفاقية "حرية العقيدة والعبادة والضمير بالنسبة إلى أتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات"، واشترطت ألا "يتم التمييز ضد أي شخص" في ضوء معتقده الديني، أو نوع العبادة التي يمارسها، بل يجب أن تكون المواطنة أساساً لتولي المناصب العامة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، وليس الدين، أو المعتقدات، أو العادات، شرطاً مؤهلاً لذلك<sup>(32)</sup>. وأشارت الاتفاقية إلى وجود اختلال وتمييز قائم في الخدمة المدنية العامة. ولمعالجة هذا الاختلال والتمييز، نصّت على "دعم الفئات الأضعف عن طريق التدريب؛ لتحقيق أهداف التمثيل المتساوي في إطار زمني متفق عليه"، و"توفير فرص تعليم إضافية للمتأثرين بالحرب"؛ وإنشاء مفوضية للخدمة المدنية تُسند إليها المهام الآتية: 1. صوغ سياسات للتدريب والتعيين في الخدمة المدنية لتخصص ما بين 20 و30 في المائة من الوظائف لبناء جنوب السودان؛ 2. ضمان ملء ما لا يقل عن 20 في المائة من الوظائف المتوسطة والعليا من الخدمة المدنية من جنوبين مؤهلين خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ توقيع الاتفاقية، وتحقيق 25 في المائة في السنوات الخمس اللاحقة<sup>(33)</sup>. واعتبرت الاتفاقية أنّ اعتماد اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة عائقٌ تميّز سالب؛ ولذلك نصّت على اعتبار "جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها وتنميتها وتعزيزها"، واعتبار اللغتين العربية والإنكليزية لغتين رسميتين لأداء أعمال الحكومة القومية والتدريس في التعليم العالي. وبذلك، شُكّلت البنود المذكورة إطاراً عاماً لإدارة التنوع في السودان<sup>(34)</sup>.

30 عقدت مفاوضات اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9/1/2004-2002، في كل من كارن ومشاؤس ونيروبي وناكورو ونابوكي ونيفاشا في كينيا، برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "إيجاد"، والحكومة الكينية، ووقع الطرفان الاتفاقية في نيروبي، في 9 كانون الثاني / يناير 2005.

31 اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان، "الجزء ج: الدين والدولة"، نيروبي، 9/1/2005، ص 5.

32 المراجع نفسه، الفصل الأول "الجزء ج: الدين والدولة"، 3/6-1/6، ص 5.

33 المراجع نفسه، الفصل الثاني، اقتسام السلطة، "6/2" الخدمة العامة، 6/2/6-1/2/6، ص 27.

34 المراجع نفسه، الفصل الثاني، اقتسام السلطة، "2/8" اللغات، 2/8-1/8/2، ص 27-28.

أوجه القصور مع حكومة الخرطوم. وفي حالة عدم الاستجابة، فإنها ستتتخذ "قراراً بالانسحاب من السلطة".<sup>(40)</sup>

بعد ثورة ديسمبر 2018، وقعت الجبهة الثورية بمساراتها الخمسة اتفاق جوبا لسلام السودان في عام 2020، وتشمل هذه المسارات الخمسة: 1. مسار دارفور (حركة تحرير السودان - الهادي إدريس، حركة العدل والمتساواة السودانية، حركة جيش تحرير السودان - مني أركو مناوي، الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة؛ تجمع قوى تحرير السودان؛ 2. مسار المنشآت - جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان (الحركة الشعبية لتحرير السودان - مالك عقار أير؛ الحركة الشعبية لتحرير السودان - عبد العزيز الحلو؛ 3. مسار الشمال (حركة تحرير كوش وكيان الشمال)؛ 4. مسار الوسط: التوم الشيخ هجو الحزب الاتحادي الديمقراطي - الجبهة الثورية؛ 5. مسار الشرق: مؤتمر البجا المعارض<sup>(41)</sup>. وفي أثناء المفاوضات، وقبل توقيع هذا الاتفاق، بُرِزَت المواقف المؤيدة له والمعارضة، وظل الصراع محتدماً بين الطرفين (المؤيدان والمعارضين) إلى أن حدث انقلاب 25 تشرين الأول / أكتوبر 2021، وبعده حرب 15 نيسان / أبريل 2023.

خلاصة القول إن اتفاقيات السلام السودانية المذكورة قد تطرقـت إلى مشكلات إرث المنشآت من جوانب مختلفة، وأقرت بوجودها ودورها الأساس في إذكاء الصراع بين المركز والأطراف، وقد أفرزت حركات مطلبية سلمية، ثم تحولـت إلى حركات مسلحة. إلا أن التسويات الجزئية التي أجريـت في هذه الاتفاقيات وفقدان الثقة الدائم بين المركز والأطراف المتمردة، كانـا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعددـها وفشلـها في بناء سلام مستدام في السودان. ويعزـز ذلك رأـي آدم محمد أحمد عبد الله، الذي عـزا أسباب فشـل اتفاقيات السلام السودانية إلى "المحاصـات [السياسـية]، وتقسيـم المناصب، دون التركـيز على القضاـيا الجوهرـية"، فضـلاً عن عدم استشـارة الجهات الفـنية والأكـاديمـية لوضعـ الحلـول المناسبـة؛ لأنـ هـمـ الحكومـات المـركـزـية الأـكـبرـ كانـ استـمالـةـ المـعارضـينـ بـ"ـامـالـ وـالـمنـاصـبـ"ـ، فيـ حينـ أنـ قـادـةـ كـثـيرـينـ منـ الحـركـاتـ المـسلـحةـ أـنـفسـهـمـ كانـواـ يـقـدـمـونـ ماـ هـوـ أـدنـىـ (ـكـسـيـهـ المـادـيـ وـالـوـظـيـفـيـ)ـ عـلـىـ ماـ هـوـ خـيـرـ (ـمـعـالـجـةـ الـقـضـاـيـاـ الجوـهـرـيـةـ).ـ وبـذـلـكـ،ـ فـقـدـ هـوـلـاءـ تـقـدـيرـ الـحـكـومـاتـ المـركـزـيةـ لـهـمـ،ـ وـفـشـلـوـاـ فـيـ كـسـبـ ثـقـةـ الـأـهـالـيـ الـذـيـنـ بـقـواـ يـتـحـدـثـوـنـ بـالـبـيـانـةـ عـنـهـمـ وـعـنـ

40 "متمردون سابقون في شرق السودان يهددون بالانسحاب من السلطة"، إيلاف، 2012/9/1، شوهد في 2023/4/8، في: <https://bit.ly/419Qlt>

41 مزيد من التفاصـلـ،ـ يـنـظـرـ اـتفـاقـ جـوـباـ لـسـالـمـ السـودـانـ بـيـنـ حـكـومـةـ السـودـانـ وـأـطـرـافـ الـعـلـمـيـةـ السـلـمـيـةـ،ـ جـوـباـ،ـ 2020ـ.

الأهلية التي اندلـعتـ فيـ دـارـفـورـ فيـ 2003ـ،ـ بـقـيـادـةـ حـرـكـةـ تـحـرـيرـ دـارـفـورـ (ـالـأـمـ)ـ قـبـلـ تـغـيـيرـ اـسـمـهـ إـلـىـ حـرـكـةـ تـحـرـيرـ السـودـانـ،ـ وـانـقـسـامـهـ إـلـىـ حـرـكـتـيـنـ رـئـيـسـيـنـ،ـ وـلـحـقـتـ بـهـمـاـ حـرـكـةـ العـدـلـ وـالـمـسـاـواـةـ الـتـيـ أـسـسـهـاـ خـلـيلـ إـبـرـاهـيمـ.ـ وـظـهـرـتـ فـيـ مـقـابـلـ هـذـهـ حـرـكـاتـ المـسـلـحةـ الـمـعـادـيـةـ لـلـحـكـومـةـ وـوـظـفـتـهـاـ فـيـ صـرـاعـهـاـ ضـدـ حـرـكـاتـ (ـالـجـنـجـوـيـدـ)ـ،ـ وـهـوـ أـمـرـ أـدـىـ إـلـىـ تـصـاعـدـ حـدـدـ الـصـرـاعـ الـمـسـلـحـ فـيـ دـارـفـورـ،ـ وـتـجـتـ مـنـ ذـلـكـ "ـاـنـتـهـاـكـاتـ جـسـيـمـةـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ شـمـلـتـ لـوـلـاـتـ دـارـفـورـ الـلـلـاثـ [ـآـنـذـاكـ]ـ،ـ شـارـكـ فـيـهـاـ كـلـ أـطـرـافـ الـنـزـاعـ بـدـرـجـاتـ مـتـفـاـوـتـةـ،ـ أـدـتـ إـلـىـ مـعـانـاةـ إـنـسـانـيـةـ لـأـهـلـ دـارـفـورـ،ـ تـمـلـتـ فـيـ النـزـوحـ [ـدـاخـلـ السـودـانـ]ـ وـالـلـجوـءـ إـلـىـ تـشـادـ،ـ وـبـلـدـانـ أـخـرـيـ،ـ وـقـدـرـ بـعـضـ الـتـقـارـيرـ الـدـولـيـةـ الـلـاحـقـةـ عـدـ الضـحـاـيـاـ بـثـلـاثـيـةـ أـلـفـ شـخـصـ؛ـ مـاـ دـفـعـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ إـلـىـ التـدـخـلـ فـيـ مـشـكـلـةـ دـارـفـورـ،ـ وـتـدـوـلـهـاـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الرـسـمـيـ وـالـرـأـيـ الـعـالـمـيـ.ـ وـلـإـيقـافـ الـحـرـبـ أـجـرـيـتـ سـلـسـلـةـ مـنـ مـفـاـوـضـاتـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ،ـ وـأـخـيـرـاـ تـبـلـوـرـتـ فـيـ اـتـفـاقـيـةـ سـلـامـ دـارـفـورـ فـيـ 2006ـ (ـأـبـوـجاـ)ـ بـيـنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ السـودـانـ وـحـرـكـةـ تـحـرـيرـ السـودـانـ (ـجـنـاحـ مـنـيـ أـرـكـوـ مـنـاوـيـ)ـ؛ـ وـوثـيقـةـ الدـوـحةـ لـسـالـمـ دـارـفـورـ فـيـ 2011ـ (ـالـدـوـحةـ)ـ بـيـنـ حـكـومـةـ جـمـهـورـيـةـ السـودـانـ وـحـرـكـةـ التـحـرـيرـ وـالـعـدـالـةـ.

تحـولـتـ أـيـضاـ التـنـظـيمـاتـ الـمـطـالـبـةـ بـحـقـ أـهـلـ شـرقـ السـودـانـ فـيـ السـلـطـةـ وـالـثـرـوـةـ وـالـتـنـمـيـةـ إـلـىـ حـرـكـاتـ مـسـلـحةـ فـيـ عـقـدـ التـسـعـيـنـيـاتـ؛ـ فـدـفـعـ ذـلـكـ حـكـومـةـ السـودـانـيـةـ إـلـىـ تـوـقـعـ اـتـفـاقـ سـلـامـ شـرقـ السـودـانـ،ـ وـقـدـ تـكـوـنـ مـنـ اـنـفـاـقـيـنـ مـنـفـصـلـيـنـ،ـ أـجـرـيـتـ مـفـاـوـضـاتـ أـولـهـماـ فـيـ طـرـابـلسـ بـيـنـ حـكـومـةـ السـودـانـ وـتـنـظـيمـ الـأـسـدـ الـحـرـةـ<sup>(39)</sup>ـ،ـ وـوـقـعـاهـ فـيـ 14ـ حـزـيرـانـ /ـ يـونـيـوـ 2000ـ.ـ أـمـاـ ثـانـيـهـماـ،ـ فـهـوـ اـتـفـاقـ سـلـامـ شـرقـ السـودـانـ بـيـنـ حـكـومـةـ السـودـانـ وـجـبـهـةـ الـشـرـقـ.ـ وـقـبـلـ التـوـقـعـ التـهـاـيـ،ـ أـدـمـ اـتـفـاقـانـ المـشـارـ الـطـرـفـانـ فـيـ أـسـمـراـ،ـ فـيـ 14ـ تـشـرـينـ الـأـوـلـ /ـ أـكـتوـبـرـ 2006ـ.ـ وـبـعـدـ سـنـوـاتـ مـنـ تـوـقـيـعـهـ،ـ أـوـضـحـ مـوـسـىـ مـحـمـدـ أـحـمـدـ،ـ رـئـيـسـ مـؤـتـمـرـ الـبـجاـ،ـ مـسـاعـدـ رـئـيـسـ جـمـهـورـيـةـ السـودـانـ آـنـذـاكـ،ـ فـيـ تـصـرـيـحـ صـحـافـيـ،ـ أـنـ الـلـجـنةـ الـمـركـزـيةـ لـحـزـبـهـ لـمـ تـكـنـ رـاضـيـةـ عـنـ مـسـتـوـيـ التـنـفـيـذـ،ـ وـأـنـهـ سـتـنـاقـشـ

37 لمزيد من التفصـيلـ عـنـ تـارـيـخـ الـحـرـكـاتـ الـمـسـلـحةـ الـتـيـ ظـهـرـتـ فـيـ دـارـفـورـ،ـ يـنـظـرـ:ـ مـحـمـدـ الـأـمـيـنـ خـلـيقـةـ،ـ "ـالـحـرـكـاتـ الـمـسـلـحةـ فـيـ دـارـفـورـ:ـ التـرـكـيـةـ وـالـأـدـوارـ"ـ،ـ فـيـ:ـ دـارـفـورـ:ـ حـصـادـ الـأـزـمـةـ بـعـدـ عـقـدـ مـنـ الزـمـانـ،ـ عبدـ الـوهـابـ الـأـفـنـيـ وـسـيـدـيـ أـحـمـدـ وـلـدـ أـحـمـدـ سـامـ (ـمـحـرـانـ)ـ (ـالـدـوـحةـ):ـ مـرـكـزـ الـعـزـيزـةـ لـلـدـلـارـاسـاتـ،ـ 2013ـ،ـ صـ 136ـ-ـ105ـ.

38 "ـتـقـرـيرـ لـجـنةـ مـوـلـاتـاـ دـفـعـ اللـهـ الـحـاجـ يـوـسـفـ حـولـ تـقـصـيـ الـحـقـاقـ بـدـارـفـورـ"ـ،ـ مـوـسـوعـةـ التـوـقـيقـ الشـامـ،ـ 2009ـ/ـ8ـ/ـ30ـ،ـ شـوـهـدـ فـيـ 2010ـ/ـ10ـ/ـ12ـ.

39 تـنـظـيمـ الـأـسـدـ الـحـرـةـ هـوـ أـحـدـ الـتـنـظـيمـاتـ الـمـسـلـحةـ الـتـيـ نـشـأـتـ فـيـ شـرقـ السـودـانـ فـيـ أـوـسـاطـ قـبـيلـةـ الرـشـاـيدـ،ـ بـدـعـمـ مـنـ حـكـومـةـ الـإـرـتـيرـياـ فـيـ 1999ـ،ـ وـقـائـدـهـ الـمـؤـسـسـ هـوـ مـبـرـوكـ مـبـارـكـ سـلـيمـ.

مشكلاتهم المزمنة<sup>(42)</sup>. ونتيجةً لهذه الشروخ المتكررة، ظلت الحلول الموضوعية الشاملة لمشكلات إرث المنشآت غائبة في نصوص اتفاقيات السلام السودانية، إن لم يكن معظمها غائبة؛ إلا أن إجراءات معالجتها قد اتسمت بالاستهتار من الطرفين (المركز والأطراف)، وعدم الصدقية في تنفيذ مطلوباتها الأساسية، وترتبت على ذلك تمايي지 الحكومة المركزية في نقض المواطح والعقود التي تشكّل لها تهديداً وجودياً، أو أن الأطراف المتعاقدين معها تكون مشغولة بتقديم مصالحها الخاصة أو الحزبية على حساب المصلحة العامة، التي أسست عليها خطابها التفاوضي وبنود اتفاقياتها المنجزة. إذً، ما القواسم المشتركة بين اتفاقيات السلام السودانية والقضايا ذات التركيبة الثنائية التي بقيت مثار جدل بين الأطراف والاتفاقيات المنجزة؟

أولها أن الاتفاقيات المشار إليها من قبل، باستثناء اتفاق جوبا للسلام السودان، قد عُقدت في عهد أنظمة عسكرية شمولية (حكومة أيلار/ مايو، 1969-1985، وحكومة الإنقاذ، 1989-2019)، لم تكن راغبة في تقاسم السلطة التي اغتصبتها عنوة بقوة السلاح، مع أصحاب المصالح المشتركة. ولذلك، لجأت إلى سياسة الترهيب، أو الترغيب، أو عدم الوفاء بالمواثيق في تعاملها مع الخصوم، وهو أمرٌ أفسد كل الاتفاقيات المشار إليها. ومن الشواهد الدالة على ذلك موقف السلطة الحاكمة في الخرطوم من اتفاقية أديس أبابا في عام 1972، عندما خرق الرئيس ميري بنود الاتفاقية وأفرغها من محتواها، بوصف ذلك ردّ فعل للانتقادات الحادة التي وجهها بعض نواب مجلس الشعب القومي الجنوبيين إلى سلطته المركزية، وإلى ممارسات الحكومة الإقليمية في جنوب السودان<sup>(43)</sup>.

ثانيها أن تقاسم السلطة الجزئي لم يُمكّن طرفي المعادلة السياسية الحاكمة والمعارضة من اللجوء إلى أأس المشكلات الذي أفرز النزاعات نفسها، بل إنه صرف نظر الحكومة المركزية إلى توظيف تقاسم السلطة الجزئي لتعزيز هيمنتها المركزية، أو تصفية خصوماتها السياسية. وأبلغ شاهدٍ على ذلك اتفاقية الخرطوم للسلام في عام 1997، التي وظفها الطرفان لخدمة مصالحهما التكتيكية في صراعهما في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولذلك عندما أحجمت الحكومة المركزية عن تطبيق بنود الاتفاقية، عاد المنشقون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان مرة أخرى.

ثالثها أن تقاسم السلطة لم يكن شاملًا؛ لأن النخبة الحاكمة في الخرطوم والأطراف المتعاقدة معها لم تتعامل مع النزاعات الهمashية على أنها مشكلة قومية يجب أن تعالج وفقاً لرؤيتها شاملة وبأدوات مركزية ومحليّة، ومشاركة واسعة من أصحاب المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة، حتى تكون الحلول المقترحة منطلقةً من جذور المشكلات المُسَبِّبة للصراعات العرقية والجهوية في السودان. ولذلك، اتسمت كل الاتفاقيات بالمؤشر الثنائي الذي

## ثانيًا: القواسم المشتركة بين اتفاقيات السلام السودانية

توجد بين اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020) قواسم مشتركة، تشكّل أُسّ الفشل الذي لازم تنفيذها، وأخرجها من دائرة بناء السلام المستدام، ولذلك بقيت الحكومات الوطنية المتعاقبة في حالة صراع ومقاؤضات دائمة مع الحركات المسلحة واتفاقيات سلام قصيرة الأمد. ونركز في هذه الدراسة على ثلاثة قواسم مشتركة رئيسة، تُمثّل بواعث الفشل التي أشرنا إليها.

### 1. نموذج تقاسم السلطة الجزئي

أسّست كل اتفاقيات السلام السابقة، بما فيها اتفاق جوبا للسلام السودان، على نموذج تقاسم السلطة الجزئي Partial Power Sharing، وهو نموذج يختلف عن نموذج تقاسم السلطة الشامل Inclusive Power Sharing، القائم على إشراك كل الكيانات والتنظيمات التي تُعبّر عن جماعات المصالح المشتركة الرئيسية؛ لأن مشاركتها تكسب المؤسسات الحكومية شرعيةً سياسيةً، وتحل محل اتفاقيات المبرمة استدامًة<sup>(43)</sup>. ويحدث مثل هذا التقاسم الشامل للسلطة في فترات الانتقال الديمقراطي التي تسيطر عليها قيادات معتدلة، وفي الأوضاع الاستثنائية التي يتفق أطرافها على ضرورة تجاوز أزمتهم الراهنة، والبحث عن حلول ممكنة؛ لبناء مستقبل أفضل. أطلق آرنت ليبهارت على مثل هذا التوافق السياسي الذي يتحقق من دون اللجوء إلى صناديق الانتخابات، "ديمقراطية الإجماع"

44 مزيد من التفصيل، ينظر:

Arend Lijphart, "The Consensus Model of Democracy," in: Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven: Yale University Press, 1984).

45 أيل، ص 190-193.

42 آدم محمد أحمد عبد الله، "تقييم اتفاقيات السلام في السودان: أوجه النجاح والفشل"، مجلة السودان، العدد 7 (2016)، ص 112.

43 أحمد أمل محمد، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج 15، العدد 14 (نيسان/أبريل 2022)، ص 526.

الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في عام 1972<sup>(48)</sup>. ويتمثل الخرق الآخر، الذي أحدث جدلاً كثيفاً في الشمال والجنوب، في إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983، وهو الإعلان الذي يرى الجنوبيون فيه انتهاكاً للحقوق الأساسية والحربيات التي نصت عليها اتفاقية أديس أبابا (الملحق أ)، وكفلها الدستور الدائم في عام 1973. وقد نبهت هذه الخروقات الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى ثغرات اتفاقية أديس أبابا (1972)، ثم دفعتها إلى وضع شرط تقرير المصير، في مقابل الوحدة الجاذبة، وعندما شعر الجنوبيون بأن الوحدة لم تكن جاذبة مع الشمالين، صوتوا بنسبة 98 في المئة لمصلحة تقرير المصير وقيام دولة جنوب السودان، في 9 تموز/ يوليو 2011.

### 3. الوسطاء الأجانب وموائد التفاوض الخارجية

يتمثل دور الوسطاء الإقليميين والدوليين في إقناع أطراف الصراع المسلح (الحكومة المركزية والحركات المتمردة) باستئناف المفاوضات؛ وذلك لوضع حد للحروب الأهلية التي دمرت الموارد الحيوية في السودان، وشكلت تهديداً للأمن القومي والإقليمي، وأبطأت سير التنمية في أماكن القتال المسلح، وقللت من فرص الاستثمارات الخارجية. وتحت ضغوط الوسطاء الإقليميين والدوليين، استجاب أطراف النزاع المسلح، عبر مراحله المختلفة، إلى نداءات التفاوض، على أن تُجرى مداولاتها خارج الأراضي السودانية (أديس أبابا، ونيفاشا، وأبوجا، وطرابلس، أسمرة)؛ لأن الحركات المتمردة كانت لا تثق بالحكومات المركزية المتعاقبة: سواء كان ذلك في عهد حكومة أيار/ مايو، أم حكومة الإنقاذ. وبهذه الكيفية بدأ تدخل الوسطاء؛ إذ تواصل مجلس الكنائس العالمي مع حكومة أيار/ مايو وحركة تحرير جنوب السودان؛ لوضع حد للحروب الأهلية، وتسوية مشكلة الجنوب. وبدأت اللقاءات والمشاورات السرية بمبادرة من مؤتمر كنائس عموم أفريقيا في لندن، الذي حضره ممثلون من حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 اجتمع ممثلو مؤتمر كنائس عموم أفريقيا، ومجلس الكنائس العالمي، وحكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان في أديس أبابا، في لقاء تحضيري "لاكتشاف مواقف الطرفين، والتعبير عن رغبتهما المتبادلة في تحقيق السلام"<sup>(49)</sup>. وحضر وفد الحكومة السودانية برئاسة أبيل أlier (نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون

48 مزيد من التفصيل عن "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972" ينظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، 1899-1986، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012، ص 151-158.

49 خالد، السودان: أهواه الحرب، ص 323.

لم يشمل أصحاب المصالحة المشتركة جميعهم، وهو ما جعل كل الاتفاقيات ذات ديمومة قصيرة؛ لأنها في الأساس موثقة استناداً إلى مصالحة المجموعات التي وقعتها في إطار علاقتها بالحكومة المركزية.

### 2. غياب الثقة بين أطراف العملية السلمية

داخل إطار تقاسم السلطة الجزئي، نلاحظ انعدام ثقة مترافقاً تاريخياً بين أطراف العملية السلمية (الاتفاقيات) في السودان، وهو أمرٌ نابع من واقع اجتماعي وثقافي وسياسي شديد التباين والتباين والتباغض بين النخبة الحاكمة في الخرطوم وأصحاب المطالب الجهوية في الأطراف. وقد تأثرت هذه الثقة المفقودة، في حدّها الأدنى، بواقع الصراع الاجتماعي والثقافي الذي فرضته الظروف الموضوعية المحيطة بأقاليم السودان المختلفة، وفي حدّها الأعلى بسياسات النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم، التي تعتبر نفسها صانعة الاستقلال الذي شارك إنسان الجنوب والأطراف الأخرى فيه مشاركةً متواضعةً وسلبيةً في بعض الأحيان. وولدت هذه "النزعية الفطرية"، كما يُسمّيها منصور خالد، سلوكاً أبوياً أو استعلائياً تجاه الآخر، تصاعدت نبرته عندما "افتضرت الحكومات الوطنية - بحسن نية أو بسوء نية - أنَّ الوطنية الشمالية الصغرى Northern Sub-nationalism بكل مقوماتها الثقافية والدينية، بل العرقية، يجب أن تصبح المقوم الوحيد للهوية الوطنية لكل السودان"<sup>(46)</sup>. إلا أن هذه النظرة الاستعلائية وجدت معارضة من بعض الأطراف، وانعكست بطريقة جليةٍ على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، التي نصت في استهلالها على ضرورة "إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جاذبة خلال الفترة الانتقالية، وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد، واحترام الحقوق الأساسية وحربيات الأفراد، والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان"<sup>(47)</sup>. ويفترض هذا النص أن الحكم الديمقراطي سيوفر بيئة صالحة لاستدامة الاتفاقيات؛ لأن اتفاقية أديس أبابا قد نكث الرئيس نميري التزامه بها، بساندة بعض القيادات الجنوبية، عندما غير تركيبة إقليم جنوب السودان، بتقسيمه ثلاثة أقاليم، من دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (34) من قانون الحكم

46 خالد، السودان: أهواه الحرب، ص 11؛ يؤكد ما ذهب إليه خالد قولًّا ينفي فيه مه محمد أبو القاسم حاج حمد: "ليس في السودان سوى هوية واحدة، تتطابق عليها صفات القومية، وهي العروبة، وما عادها فمكّونات قليلة، وليس في السودان سوى ديانة واحدة تتطابق عليها معتقدات الدين عاليًا، وهي الإسلام، وما عادها تشكيلات من المعتقدات المرتبطة بتنسيق العادات والتقاليد الموقوفة على حالات عشائرية غير قابلة للتدخل مع الغير". لزيد من التفصيل ينظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، "السودان بعد عشر سنوات على ثورة الإنقاذ: مسألة الهوية". هل هناك اتفاق على الهوية في السودان؟، الحياة، 1999/6/11.

47 اتفاقية السلام الشامل، استهلال.

نجاحاً ملماً، لكنها مهدت للجولة الثانية التي عُقدت في أيار / مايو 1994، وشهدت ميلاد "إعلان المبادئ" الذي أمن أولوية وحدة السودان في إطار "دولة ديمقراطية علمانية، تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين"، وأقرَّ حق تقرير المصير على أساس الفدرالية أو الحكم الذاتي "لمواطني جنوب السودان؛ لتحديد وضعهم المستقبلي من خلال الاستفتاء"؛ إلا أن حكومة جمهورية السودان رفضت في بادئ أمرها الاعتراف بإعلان المبادئ الذي ينادي بعلمانية الدولة. وفي أثناء هذه التعقيبات، كلف مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بتمويل من معهد السلام الأميركي، فرانسيس دينغ Francis Deng وستيفين موريس Stephen Morris، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، بإعداد تصور لدعم السلام في السودان، فجاءت توصياتهما بأن تَتَّخِذُ الإِدَارَةُ الْأَمِيرِكِيَّةُ خطوات جادة، تتمثل في تعين مبعوث خاص للسودان، وتعيين شخصية رفيعة المستوى تكون حلقة وصلٍ بين الحكومة الأميركيَّة والفصائل المتمردة في جنوب السودان، وتأسيس المفاوضات على هدى إعلان المبادئ، حفاظاً على السودان موحداً في ظل نظامين سياسيين للحكم في الشمال والجنوب<sup>53</sup>. وترامت هذه الخطوات مع إجازة الكونغرس الأميركي قانون سلام السودان في 10 تشرين الأول / أكتوبر 2002، الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى "أن تَتَّخِذُ كافَّةُ الوسائل المُتَّاحةُ للوصول إلى حلٍ شاملٍ للحرب في السودان، بما في ذلك توسيع أساليب الضغط الاقتصادية والدبلوماسية على حكومة السودان، للدخول بعزم صادقة في عملية السلام"<sup>54</sup>. وفي هذه الأثناء، طرح عضو مجلس الشيوخ الجمهوري، جون دانفورث John Danforth، المبعوث الرئاسي لواشنطن في السودان، مقتراً يقضي بصوغ اتفاق شاملٍ لإقامة نظامين للحكم في شمال السودان وجنوبه في إطار دولة واحدة، مع استقلال الجنوب عن الشمال من الناحية الاقتصادية، وشُؤون الحكم الداخلي، وضمان الحرفيين الدينية والثقافية، والتوزيع العادل للموارد النفطية، وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية. وبذلك، مهدت الإدارة الأميركيَّةُ لإجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد بدأت تلك المفاوضات في 17 حزيران / يونيو 2002، في مدينة مشاكسون الكينية، برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد)، وسكرتариتها المكونة من الجنرال لازروث سومبيو (كينيا)، والخير الدستوري نيكولاوس فنك هايسوم (جنوب أفريقيا)،

الجنوب)، ووفد حركة تحرير جنوب السودان برئاسة أذربيوني منديري قوانزا (وزير المواصلات السابق في حكومة تشرين الأول / أكتوبر 1964)، وحضر جلسات المفاوضات الأولى كمراقبين نبيولول كفلي ممثلاً للإمبراطور هيلا سيلاسي الأول (1930-1974)، وليبيولد نيليوس (أمريكا اللاتينية)، وكودو أنكرا (غانَا) ممثلاً مجلس الكنائس العالمي، وبيرغس كارا (ليبيريا)، ممثلاً للأمين العام لمجلس كنائس عموم أفريقيا، وصامويل بورو، ممثلاً لمجلس كنائس السودان، الخبرير القانوني البريطاني، سير دنكل فوت، بصفته مستشاراً قانونياً لوفد حركة تحرير جنوب السودان. ورَشَّحَ الطرفان كارا رئيسيًّا وسيطًا لجلسات المفاوضات<sup>55</sup>. وبعد هذا اللقاء التحضيري، بدأت المفاوضات المباشرة في 20 كانون الثاني / يناير 1972، في مدينة أديس أبابا، برعاية هيلا سيلاسي الأول. ومن خلالها، توصل الطرفان إلى اتفاقية أديس أبابا، فوَّقعاها في 27 شباط / فبراير 1972<sup>56</sup>. وفي هذه الاتفاقية كان دور الوسطاء الخارجيين دوراً تسييريًّا؛ إذ منح الطرفين مجالاً من التفاوض الجاد الذي أفضى إليها، وهي التي كانت تُعدُّ من اتفاقيات السلام الناجحة لولا تدخل الرئيس نميري الذي أفسد تداعتها الداخلي واستمراريتها، حفاظاً على سلطته المركزية شبه المطلقة، وممارسة بعض أعضاء حكومة الجنوب التي لا تنسق روح الاتفاقية.

تمثل اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 نمطاً آخر من أنماط التوسط الخارجي، الذي بدأ بعد فشل جولة المفاوضات الأولى التي أجرتها حكومة الإنقاذ (1989-2019) مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا، في آب / أغسطس 1989، وقد عُقدت الجولة الثانية في نيروبي تحت إشراف جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق (1981-1977)، ودانيل آراب مو Daniel Arap Moi، في كانون الأول / ديسمبر 1989؛ إلا أنها لم تؤدِّ إلى اتفاق بين الطرفين؛ لأن وفد الخرطوم اتهم الوسيط الأميركي بالتحيز إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أحد اجتماعات إيغاد IGADD في عام 1993<sup>57</sup>، طلب الرئيس عمر البشير توسط أعضاء الهيئة لإنهاء الحرب الأهلية في السودان. وبناءً على هذا الطلب بدأت الجولة الأولى من المفاوضات، التي نظمتها إيغاد في الفترة 23-17 آذار / مارس 1994، ولم تحقق

53 المرجع نفسه؛ عبد الرحمن عبد الله، السودان: الوحدة والتمزق، ترجمة الفاتح التجاني (بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2002)، ص 164-166.

54 خالد، السودان: أهوال الحرب، ص 325-328.

55 أَسَّسَتُ السُّلْطَةُ الْحُكُومِيَّةُ الدُّولِيَّةُ لِلْإِغْرَاءِ وَالْتَّصْرِحِ The Intergovernmental Authority on Drought and Development، Authority on Drought and Development، في عام 1986، ملَاقِيَةُ الجفاف والتصحر. وفي عام 1996 اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في نيروبي، واتفقوا على تعديل ميثاق المنظمة وتغيير اسمها إلى الهيئة الحكومية للتنمية the Intergovernmental Authority on Drought and Development. والآن تَتَكَوَّنُ عضويتها من ثمان دول، هي: جيبوتي، والسودان، وجنوب السودان، والصومال، وكينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وإرتريا.

المئة ملصحة الانفصال، و بموجب ذلك، ولدت دولة جنوب السودان، في تموز/ يوليو 2011<sup>(57)</sup>.

شكلت اتفاقية سلام دارفور، أبوجا (2006)، ووثيقة سلام الدوحة (2011)، نموذجين آخرين للتتوسط الخارجي. وبعد اندلاع الحرب الأهلية بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور في عام 2003، دعا إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد (1990-2021)، أطراف النزاع في دارفور إلى محادثات في مدينة أبيي، في تشاد، في أيلول/ سبتمبر 2003؛ إلا أن حركة العدل والمساواة رفضت الانضمام إلى المحادثات، مشككةً في حياد الرئيس ديبي. ثم عقدت جولة المحادثات الثانية في أبيي، وعقب انهيارها نقلت المحادثات إلى أنجمينا، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2003، إلا أنها لم تكن أفضل حظاً من سابقتها، بل انهارت قبل أن تبدأ المفاوضات المباشرة؛ لأن حركة تحرير السودان تقدمت بطلب خارج أجندة المحادثات السابقة، مفاده منح إقليم دارفور حكماً ذاتياً. وبعد ذلك، توقفت المحادثات بين الطرفين مدة أربعة شهور، ثم استؤنفت في نيسان/ أبريل 2004 برعاية رئيس التشاد، وحضور مراقبين من الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي<sup>(58)</sup>. وبعد أن تعثرت جولة أنجمينا الثانية بشأن المفاوضات، توّلّ الاتحاد الأفريقي زمام الوساطة بين الفرقاء السودانيين في أثناء مداولات قمةه في تموز/ يوليو 2004، في أبيا، وشكل لجنة مصغرة برئاسة أوبا سانجو، الرئيس النيجيري (1999-2007) ورئيس دورة الاتحاد آنذاك، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عمر كوناري، ورؤساء السودان والسنغال وجنوب أفريقيا؛ لمناقشة مشكلة دارفور، وتقديم اقتراحات لإيقاف الحرب الأهلية في الإقليم<sup>(59)</sup>. ثم دعت لجنة حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور إلى اجتماع في أبيا، إلا أن الحركات لم تكن متحمسة للمفاوضات، فأرسلت وفداً من "الصف الثاني"، طرح جملة من القضايا الخلافية التي قادت إلى إنهاء الاجتماع من دون تحقيق أي نتائج إيجابية. وفي آب/ أغسطس 2004 نقلت المفاوضات إلى أبوجا، وبلغ عدد جولاتها سبع جولات، كانت آخرها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي 5 أيار/ مايو 2006 وقعت حكومة السودان وحركة تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي) اتفاقية أبوجا، في حين رفضت ذلك حركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد محمد نور) وحركة العدل والمساواة، وشهد مراسم التوقيع ممثلاً

57 لمزيد من التفصيل عن مشكلة الجنوب وتداعياتها، ينظر: سلمان، ص 15-20.

58 سليني محمد الصغير، "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية: المفاوضات نموذجاً"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج. 5، العدد 2 (2020)، ص 135.

59 عبد الوهاب الأفندى، "أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة" (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 76-77؛ بلقيس بدرى، "اتفاقيات سلام دارفور: الجهود وتحديات التطبيق"، في: دارفور: حصاد الأزمة، ص 310-311.

وعدد من المستشارين. وناقش الطرفان علاقة الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وشكل نظام الحكم، ثم وقعا بروتوكول مشاكسون في 20 حزيران/ يونيو 2020. وقد أفسح هذا البروتوكول مجالاً لتوقيع البروتوكولات الأخرى التي شملت بروتوكول الترتيبات الأمنية في 25 أيلول/ سبتمبر 2003، وبروتوكول تقاسم السلطة في 26 أيار/ مايو 2004، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في 26 أيار/ مايو 2004، وبروتوكول حسم النزاع في منطقة أبيي في 26 أيار/ مايو 2004. وشكلت هذه البروتوكولات الستة اتفاقية السلام الشامل التي وقعاها علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، نيابة عن حكومة جمهورية السودان، وجون قرنق دي مبيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، نيابةً عن الحركة والجيش، في 9 كانون الثاني/ يناير 2005، في نيروري<sup>(55)</sup>. ونجحت هذه الاتفاقية في تحقيق تقاسم السلطة بطريقة جزئية، وحققت معظم متطلبات الفترة الانتقالية التي شملت إعداد الدستور الانتقالي في عام 2005، وإجراء تعداد للسكان في عام 2009، وإجراء الانتخابات القومية في عام 2010؛ إلا أنه حمل في داخله بذور انفصال الجنوب وقيام دولة جنوب السودان الذي تحقق في عام 2011<sup>(56)</sup>، لأن الصراع الحزبي بين طرف الاتفاقية لم يُسهم في تحقيق وحدة جاذبة، وقد زاد المشهد تعقيداً وفاة جون قرنق في 30 تموز/ يوليو 2005، بعد تحطم الطائرة التي كانت تقله من يوغندا في أثناء عودته إلى السودان، وخلفه في سدة الحكم نائبه سلفاكيير ميارديت صاحب الميلول الانفصالية. وعندما أُجري الاستفتاء بشأن الوحدة مع الشمال، أو الانفصال، بحسب نص اتفاقية السلام الشامل، صوت الجنوبيون بنسبة 98 في

55 اتفاقية السلام الشامل، صفحة التوقيعات. وشهد على الاتفاقية ماوي كياباكي، رئيس جمهورية كينيا، نيابة عن الجنة الفرعية لإياغاد بشأن السودان؛ بوري كاوقتا موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا، نيابة عن الدول المنضوية إلى إياغاد؛ أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر العربية، نيابة عن حكومة مصر العربية؛ أفريدو ماتيكي، نائب ووزير خارجية إيطاليا، نيابة عن حكومة إيطاليا؛ فريد راكى، المبعوث الخاص لمملكة هولندا، نيابة عن مملكة هولندا؛ هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية التزويجية، نيابة عن الحكومة التزويجية؛ هيلاري بن، وزير التنمية الدولية البريطاني، نيابة عن المملكة المتحدة وإيرلندا الشماليّة؛ كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركيّة، نيابة عن الولايات المتحدة؛ ألفا أمور كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ أفريدو ماتيكي، نائب ووزير خارجية التعاون التنموي الهولندي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ إيطاليا؛ هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية التزويجية، نيابة عن شركاء إياغاد؛ عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، نيابة عن الجامعة؛ جان برونك، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان، نيابة عن الأمم المتحدة.

56 لمزيد من التفصيل عن هذه القضايا ومثيلاتها، ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقارنة تحليلية في مقدماتها ونتائجها (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

الدولة للشؤون الخارجية في قطر، أحمد بن عبد الله آل محمود، وسيطًا مشاركًا ثانياً. رحب باسولي بالشراكة القطرية، وتبنيًّا فموذجًا مبتكرًا لمفاهيم السلام، يعمل الخبراء فيه على تطوير اتفاق إطاري للحكم والأمن والتنمية، بمشاركة من أصحاب المصلحة، مع إقناعهم بتبنّيه. ويعقب ذلك دور المانحين الإقليميين والدوليين في تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لتنفيذ الاتفاق<sup>64</sup>. وكان تصوّر باسولي أن يبدأ الاتفاق الإطاري بإحدى الحركات المسلحة، ثم تجري دعوة بقية الحركات الأخرى. فاتّصل بحركة العدل والمساواة، التي قبلت العرض، ووّقعت مع حكومة السودان "اتفاق حسن النوايا" في 17 شباط/ فبراير 2009؛ إلا أن عبد الواحد محمد نور وصف هذا الاتفاق بأنه "" مجرد مصالحة بين الإسلاميين [...]", متخذين من الإبادة في دارفور وسيلة للبقاء في السلطة وتقاسمها [...]" إنه مسرحية إسلامية [...]"، الهدف منها تعطيل المادة السابعة واستبدالها بالمادة الـ 16 لتوّخذ هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن؛ ليقولوا إن هناك سلامًا حقيقًا في دارفور<sup>65</sup>. وبعد ذلك، حدثت إجراءات توقيع الاتفاق الإطاري، في 23 شباط/ فبراير 2010، فوقع أحمد تقد لسان عن حركة العدل والمساواة، وأمين حسن عمر عن حكومة السودان، وأحمد بن عبد الله آل محمود الوسيط القطري، وجبريل باسولي و وسيط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وحضر مراسم التوقيع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013)، وعمر البشير رئيس السودان، وديبي رئيس تشاد، وأسيسي أبيوري (1993-) رئيس إريتريا<sup>66</sup>. لكن بعد توقيع الاتفاق الإطاري، انسحبت حركة العدل والمساواة من مفاهيم السلام، متعلّلةً بأنّ الحكومة شنت هجومًا عسكريًّا على مواقعها في دارفور. وشكّل انسحابها مع انقسامات بقية الحركات المسلحة المفاهيم في الدوحة تحديًّا حقيقيًّا للوساطة الدولية - القطبية المشتركة، التي نجحت في تحسين العلاقات بين السودان وتشاد، وفي استقطاب المساندة الليبية والإريتيرية. وبعد انسحاب الحركات المسلحة الأخرى من منبر الدوحة، وقعت الحكومة السودانية "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" مع حركة التحرير والعدالة التي يرأسها التجاني سيسى، وذلك في 14 تموز/ يوليو 2011. وبقيت الوثيقة متاحةً لتوقيعات الحركات الأخرى التي شاركت في المفاهيم. وبالنظر إلى أنها تعالج قضايا تأسيسية، فهي تشمل: حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، وتقاسم

64 أليكس دو فال، "الدور الإقليمي في الأزمة: ابتكارات خلاقة وصراعات معطلة"، في: دارفور: حصاد الأزمة، ص. 319.

65 عبد الواحد يعترف بزيارة إسرائيل ويهاجم اتفاق دارفور بالدولة،"الجزيرة نت، 2009/2/18، شوهد في 4/8/2023، في: <https://bit.ly/3KJjCI>؛ مزيد من التفصيل ينظر: الفاتح الأمين الراكي، "الوساطة القطرية في الاستقرار السياسي لإقليم دارفور (2008-2014)"، أطروحة أعدت لنيل الدكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2018، ص. 195.

66 "توقيع اتفاق سلام دارفور بالدوحة"، الجزيرة، 24/2/2009، شوهد في 4/8/2023، في: <https://bit.ly/40QrJqg>

الاتحاد الأفريقي وبعض الدول الغربية والعربيّة<sup>67</sup>؛ وبعد شهور من توقيع الاتفاقية، اندلعت صدامات عسكرية في دارفور، وتدهورت العلاقات بين الخرطوم وأنجومينا؛ ما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم طلب إلى مجلس الأمن لاستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي<sup>68</sup> ببعثة من الأمم المتحدة؛ لأنّ الأولى أقدر على إعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم دارفور المضطرب. وتقنيًا لذلك، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1706، في 31 آب/ أغسطس 2006، لتوسيع ولاية البعثة UNMIS ومهامها في دارفور<sup>69</sup>؛ إلا أن حكومة السودان رفضت تنفيذ القرار، واعتبرته تدخلاً في شؤونها الداخلية. وتجاوزًا لهذه المعضلة، أصدر مجلس الأمن القرار 1769، في 31 تموز/ يوليو 2007، لإنشاء بعثة مختلطة من قوات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ من أجل الإشراف المشترك على عمليات السلام تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتسلّمت البعثة المشتركة أعمالها في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007<sup>70</sup>. ثم أعقب ذلك تعيين جبريل باسولي (وزير خارجية بوركينافاسو الأسبق)، وسيطًا مشتركًا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور. وقد جرت الموافقة على استضافة قطر مفاهيم السلام دارفور، وتعيين وزير

60 الأفندى، أزمة دارفور، ص 77-76؛ الصغير، ص 135-137.

61 أنشئت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بموجب القرار رقم 1564، الصادر عن مجلس الأمم، في 18/9/2004، الذي حدد مهمتها في نزع أسلحة الحركات المسلحة (الميليشيات) في دارفور. وينص القرار في إحدى فقراته: "يطلب إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/ حركة تحرير السودان، العمل معًا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاهيم الجارحة في أوجها بقيادة الرئيس أوها سانج، ويحيط علمًا بالتقدم المحرز حتى الآن، ويبحث الأطراف المشاركة في المفاهيم على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فورًا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، ويفهم ويؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها". مزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1564 (2004) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقودة في 18 تموز/ يوليو 2004"، 2004/9/18، شوهد في 6/4/2023، في: <https://bit.ly/3KBN5Md>

62 استند العمل المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة إلى القرار رقم 1706، الصادر من مجلس الأمن في 31/8/2006، الذي حدد مهمتها في نزع أسلحة الحركات المسلحة (الميليشيات) في دارفور. وينص القرار في إحدى فقراته على ما يلي: "يطلب إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالاتّباع الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطوة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات 40 إلى 58 من تقرير الأمين العام، المؤرخ [في] 28 تموز/ يوليو 2006 في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2006؛ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قوات إضافية في أقرب وقت ممكن، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى لا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31 كانون الأول/ ديسمبر 2006". مزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1706 (2006) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/ أغسطس 2006"، 2006/8/31، شوهد في 4/6/2023، في: <https://bit.ly/3zxcQ01>

63 مزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1769 (2007) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727، المعقودة في 31 تموز/ يوليو 2007"، 2007/7/31، شوهد في 4/6/2023، في: <https://bit.ly/3Kzv1Ho>

الطرفين من طرابلس إلى أسمرا، حيث عُقدت مفاوضات الاتفاقية الثالثة في أسمرا، بين حكومة السودان وجبهة الشرق. وقبل التوقيع النهائي، أدمجت الاتفاقيات الثلاث المشار إليها في اتفاق واحد باسم اتفاق سلام شرق السودان، وقعه مصطفى عثمان إسماعيل (مستشار رئيس الجمهورية آنذاك) عن الحكومة السودانية وموسى محمد أحمد عن جهة شرق السودان، وشهد على التوقيع يانى قبر آب (مسؤول الشؤون السياسية للجبهة الشعبية الديموقراطية والعدالة) عن حكومة دولة إرتريا، وذلك في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2006. وحضر مراسم التوقيع الرئيسان السوداني البشير والإرتيري أفورقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وقد أُنجز اتفاق سلام شرق السودان في فترة وجيزة، مقارنةً بالاتفاقيات الأخرى، ولم يتعرض إلى تدخلات وضغوط خارجية كثيفة، على خلاف الاتفاقيات الأخرى. لكن تنفيذه واجه عدة مشكلات في الواقع، وهو ما دفع بعض مكونات جهة الشرق إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة<sup>(70)</sup>.

استند اتفاق جوبا لسلام السودان إلى إرث هذه الاتفاقيات والممارسات التفاوضية السابقة، من دون النظر في تغيير السياق السياسي الذي تجسد في إسقاط حكومة الإنقاذ (1989-2019) وتنصيب حكومة انتقالية، على نحو تمثل فيه معظم الأطراف التي كانت في صراع سياسي وعسكري مع الحكومة المركزية. لكن يبدو أن "عقدة الاستعانة بال وسيط الخارجي" في حسم الصراعات الداخلية في السودان ظلت راسخة في أذهان القادة السياسيين الذين لم يَعُوا احتياجات المرحلة ومتطلباتها. فاختاروا جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، مقراً لمفاهيم السلام التي نصت الوثيقة الدستورية على تأسيسها لإجراء مفاوضات السلام وتنفيذ مخرجاتها. ويعني ذلك أن القادة السياسيين وقادة الحركات المسلحة كانوا لا يرغبون في وجود جهاز وطني يدرس مشكلات إرث المنشآت التي أشرنا إليها، ووضع الحلول المناسبة لها، ثم عرضها على السياسيين ليتحاوروا فيها، ومن ثم يصلون إلى توافق سياسي مدروس يضمن سلامة تنفيذ الاتفاقيات، وتوفير احتياجات الأمان الضامنة استدامتها، وتجاوزاً لهذه المنطلقات التأسيسية، اجتمع ممثلو الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية<sup>(71)</sup>،

70 "متزدرون سابقون في شرق السودان يهددون بالانسحاب من السلطة".

71 رئيس الجبهة الثورية هو الهايدي إدريس يحيى، وتشمل عضوية الجبهة الثورية مركة تحرير السودان المجلس الانتقالي (الهايدي إدريس يحيى)، وحركة العدل والمساواة السودانية (جريل إبراهيم)، والحركة الشعبية لتحرير السودان (مالك عقار أبى)، وجيش تحرير السودان (مني أركو مناوي)، ومؤتمر البجا المعارض (أسامة سعيد)، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة (الأمين داود محمود)، وحركة تحرير كوش (محمد داؤود محمد)، والحزب الاتحادي الديمقراطي (النوم هجو). أما تجمع قوى تحرير السودان، فيرأسه الطاهر أبو بكر حجر.

السلطة والوضع الإداري لدارفور، وتقاسم الثروة، والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين، والعدالة والمصالحة، ووقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية، والحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ. وبقيت الوثيقة متاحةً للتوقيع، لكنها لم تجد استجابة من بقية حركات دارفور المسلحة، إلى أن اندلعت ثورة ديسمبر 2018.

ويتمثل النموذج الذي سبق اتفاق جوبا لسلام السودان لسنة 2020 في اتفاق سلام شرق السودان لسنة 2006، وهو يتكون من ثلاث اتفاقيات منفصلة. وقد أُجريت مفاوضات أولها في طرابلس بين حكومة السودان وتنظيم الأسود الحرة، ووقعها الطرفان، في 14 حزيران / يونيو 2000، من أجل إنشاء نظارة لقبيلة الشايقة في شرق السودان، والاهتمام بقضايا تنمية الرجل، وإيقاف العدائيات وتسليم أسلحة تنظيم الأسود الحرة للحكومة السودانية؛ إلا أن معظم بنود هذه الاتفاقية لم يُنفذ<sup>(67)</sup>. وبعد توحيد فصائل الشرق المعاشرة (تنظيم الأسود الحرة ومؤتمر البجا) لحكومة الإنقاذ في جهة واحدة في عام 2005، بمساعدة الحكومة الإرتيرية التي لم تكن على وفاقٍ مع حكومة السودان، دعا الوسيط الليبي تنظيم الأسود الحرة وزعماء قبيلة الشايقة وممثلي حكومة السودان إلى اجتماع في طرابلس، عُقدت جلساته في 24-25 كانون الأول / ديسمبر 2005. ووقع الطرفان اتفاقية ثانية ثانية؛ من أجل وضع جدول زمني لتنفيذ اتفاقية الشعب العام، بحضور مراقبين من قبيلة الشايقة في جمهورية السودان ودولة الكويت وقبيلة البراعصة في طرابلس، عام 2000<sup>(68)</sup>؛ وشهد مراسم توقيعها سليمان الشحومي، أمين الشؤون الخارجية بمؤتمر الشعب العام، بحضور مراقبين من قبيلة الشايقة بجمهورية السودان ودولة الكويت وقبيلة البراعصة بالجمahirية الليبية، وبرعاية العقيد معمراً القذافي (1969-2011). بيد أن بعض مكونات جهة الشرق اعتبرت الاتفاقية خطوة لتفتيت الجبهة، وإفراج الاجتماع المشترك المزمع عقده في طرابلس، في 17 كانون الثاني / يناير 2006 مع الحكومة السودانية، من محتواه، وقد شكت أيضاً في حياد دور وسيط الليبي المنحاز إلى الحكومة السودانية، وأعلنت أنها في "حلٌ من كل التزام مع وسيط الليبي، الذي كشف عن عدم مصادقته من الوهلة الأولى"<sup>(69)</sup>. ويبدو أن هذا الموقف المتشكك في الوساطة الليبية قد أدى إلى نقل مقر المفاوضات بين

67 لمزيد من التفصيل، ينظر النص الكامل للاتفاق: اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق، أسمرا، 2006/10/14، ص 66-72.

68 لمزيد من التفصيل، ينظر: "محضر متابعة تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع بين الحكومة السودانية وتنظيم الأسود الحرة بتاريخ 6/14/2000، طرابلس، خلال يومي 24-25/12/2005"، في: اتفاق سلام شرق السودان، ص 73-83.

69 "بيان توضيحي من قيادة جبهة شرق السودان، 2005/12/27". سودانيز أولين كوم، <https://bit.ly/3yw4N6u>، شوهد في 2006/12/27، 2024/7/31، في: "بيان توضيحي من قيادة جبهة شرق السودان، 2005/12/27".

والليبرالية، وهو ما جعل مهندسي اتفاقية أديس أبابا، عام 1972، يفطرون لقضية التنوع والمواطنة؛ إذ نصت المادة (1، ملحق أ) على "حظر حرمان المواطن من مواطنته"، وعند ذلك المادة (2): "للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون، بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومي، والميلاد، واللغة، الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي". ونصت المادة (4) على أن كل شخص سوداني "ينتسب [...] بحرية الاعتقاد الديني والضمير، وله حق ممارسته سرًا وعلناً"<sup>(73)</sup>. وعند ذلك المادة (16/د) من دستور السودان الدائم في عام 1973، التي نصت على أن "تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم، فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين، ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية"<sup>(74)</sup>. وأقرت اتفاقية السلام الشامل، في عام 2005، بأن السودان "بلد متعدد الثقافات، ومتعدد الجنسيات، ومتعدد الأعراق، ومتعدد الديانات، ومتعدد اللغات". وبناءً على ذلك، يكون شغل المناصب العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية، على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين، أو المعتقدات، أو العادات"<sup>(75)</sup>. وصيغ هذا البند من الاتفاقية بنص في الدستور الانتقالي في عام 2005، مقتضي أن "تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين"<sup>(76)</sup>. وظهر هذا التوجّه بصيغة أخرى في اتفاق سلام شرق السودان الذي نص على ما يلي: "السودان وطن متعدد الثقافات والأديان واللغات والأعراق، والإقرار بهذا التنوع واحترامه يُمثل أساساً مهمّاً للتماسك القومي". وهموجب ذلك، " تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية"<sup>(77)</sup>. وقد كرر نص المواطننة بصيغة أخرى في وثيقة الدوحة لسلام دارفور (2011): أن "تكون المواطننة هي أساس تساوي جميع السودانيين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية"<sup>(78)</sup>. ووردت كلمة "المواطنة" في اتفاق جوبا لسلام السودان في أكثر من ثلثين موضعًا وبسيارات مختلفة، لكن النص الجامع بينها هو أن "السودان دولة [...] تعددية [...]" تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطننة، دون تمييز بسبب

وتجمّع قوى تحرير السودان، في مدينة جوبا (9-11 أيلول / سبتمبر 2019). وبعد مداولات طويلة، وقعت الحكومة مع أطراف العملية السلمية "إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض"، في 11 أيلول / سبتمبر 2019، برعاية دولة جنوب السودان. وعند هذا المنعطف، ظهرت المسارات الخمسة التي أشرنا إليها من قبل، وببدأ مفاوضات السلام التي أفضت إلى اتفاق جوبا لسلام السودان الجزئي، الذي وقعه كل من الحكومة الانتقالية وممثلو المسارات الخمسة في 3 تشرين الأول / أكتوبر 2020.

### ثالثاً: جدل الثنائيات المتعارضة في اتفاقيات السلام

إلى جانب القواسم المشتركة لاتفاقيات السلام السودانية التي أشرنا إليها، توجد ثلث قضايا مركبة، شكلت جوهر الخلاف بين السلطة المركزية في الخرطوم والحركات المتمركزة عليها من جهة، والأحزاب السياسية ذات التوجهات الفكرية والعقائدية المتباينة من جهة أخرى. وتتجسد هذه القضايا المركزية الثلاث في ثنائية التنوع والمواطنة، وثنائية الدين والدولة، والديمقراطية نظاماً لتبادل السلطة الفدرالية لتوزيع السلطات والموارد.

#### 1. ثنائية التنوع والمواطنة

يُقصد بـ"التنوع" التباينات الإثنية والدينية والثقافية في المجتمع السوداني، التي اقتضت أن تكون المواطننة معياراً أساسياً لتحديد الحقوق والواجبات المدنية والسياسية في الدولة، من دون التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق. ولذلك نصت المادة (5) من قانون الحكم الذاتي في عام 1953 على أن "جميع الأشخاص في السودان أحرار متساوون أمام القانون". وبناءً على ذلك، "لا يحرم أي سوداني من حقوقه بسبب المولد، أو الدين، أو العنصر، أو النوع، فيما يختص بالاستخدام العام، أو الخاص، أو بقبوله، أو مزاولته لأي وظيفة، أو حرفة، أو عمل، أو مهنة"<sup>(79)</sup>. وقد شكل هذا القانون أساس دستور السودان المؤقت في عام 1956، والمعدل في عام 1964. لكن بعد استقلال السودان، في عام 1956، جرت عدة محاولات لأسلمة الدستور عبر الأجهزة البرمانية، لكنها واجهت معارضة من القوى الجنوبية والأحزاب ذات التوجهات اليسارية

73 ملحق (1): الحقوق والحريات الأساسية، المواد 1، 2 / 1، 1/4. "، في: أحمد المبارك محمد أحمد "اتفاقيات السلام السودانية، أديس أبابا- الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة"، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة التيلين، 2002، ص. 6.

74 الدستور الدائم لجمهورية السودان الديموقratية، 1973، المادة (16/د).

75 اتفاقية السلام الشامل، "الجزء ج: الدين والدولة"، ص. 5.

76 دستور جمهورية السودان، 2005، المعاطنة والجنسية، المادة (1/7).

77 اتفاق سلام شرق السودان، المادة (3-2)، ص. 5.

78 "وثيقة الدوحة لسلام دارفور، الفصل الأول: حقوق الإنسانية والحريات الأساسية، المادة (3/1)."، آفاق الهررة، العدد 11 (2013)، ص. 162.

72 قانون الحكم الذاتي، الفصل الثاني: الحقوق الأساسية، حق الحرية والمساواة، المادة (5). في: فدو عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، ط 2 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافي، 2008)، ص. 410.

الأصلي إلى جديد لا يجمع كل السودانيين<sup>(83)</sup>. وقد استمرت هذه الرؤية ذات النظرة العلمانية المستترة إلى أن أقلاع الرئيس نميري عنها، معلنًا تطبيق التشريعات الإسلامية في 1 أيلول/ سبتمبر 1983، ساعيًّا لأسلمة مؤسسات الدولة والمجتمع. وقد واجه هذا التحول الإسلامي رفضًا صريحةً من القوى الجنوبيَّة باختلاف مشاربها الحزبية ومعظم الأحزاب ذات التوجهات اليسارية، وأسهم في تصاعد حدة الصراع المسلح في جنوب السودان. وبعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية على نظام الحكم البريطاني في 30 حزيران/ يونيو 1989، أضحت الأمور أكثر تعقيدًا (1986-1989)؛ لأنَّ القوى الانقلابية شرعت في تنفيذ نظام حكم إسلامي (1989-2019)، إلَّا أنه واجه معارضة من أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي في الشمال، ودُعاة "السودان الجديد" في الجنوب. وبعد عقدٍ ونيفٍ من الصراع السياسي والعسكري بين الطرفين، بدأت المفاوضات على نحو جادٍ بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان في بداية الألفية الثالثة، وأفضت إلى اتفاقية السلام الشامل في عام 2005. وكان موقف الاتفاقية من قضية الدين والدولة "توفيقية"، كما وصفه محمد إبراهيم خليل؛ لأنَّ الاتفاقية لم تنص صراحة على علمانية الدولة، أو على فصل الدين عن الدولة، بل اعتبرت "الدينات والعادات والمعتقدات" مصدرًا لـ"القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني"، وأقرَّت "حرية العقيدة والعبادة والضمير؛ لاتباع جميع الدينات أو المعتقدات أو العادات"، من دون تمييز "ضد أي شخص على هذه الأسس"<sup>(84)</sup>. ونَصَت الاتفاقية على مصدرية الشريعة الإسلامية والتواافق الشعبي في التشريع، وفضلت المادة (2-1/5) من دستور جمهورية السودان الانتقالي في عام 2005 هذا الوضع المصدري بنصها على أنَّ "تكون الشريعة الإسلامية والإجماع مصدرًا للتشريعات التي تُسَنَّ على المستوى القومي وتُطبَّق على ولايات شمال السودان"، و"يكون التوافق الشعبي وقيم وأعراف الشعب السوداني وتقاليده ومعتقداته الدينية التي تأخذ في الاعتبار التنوع في السودان مصدرًا للتشريعات التي تُسَنَّ على المستوى القومي، وتُطبَّق على جنوب السودان أو ولاياته"<sup>(85)</sup>. وبناءً

العرق، أو الدين، أو الثقافة، أو الجنس، أو اللون، أو النوع، أو الوضع الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الرأي السياسي، أو الإعاقة، أو الانتقام الجهوي، أو غيرها من الأسباب<sup>(79)</sup>. ويبدو أنَّ تكرار استخدام مصطلح المواطنة في موضع متعدد كان مقصودًا في حد ذاته؛ لأنَّ أطراف عمليات السلام التفاوضية التي شهدتها السودان (1972-2020) قد وصلت إلى قناعة أنَّ المواطنة يجب أن تكون أساسًا عادلًا لتحديد الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، وإدارة التنوع في السودان، بعيدًا عن معايير التمييز العرقية، أو الدينية، أو الثقافية.

## 2. ثنائية الدين والدولة

غلب طابع العلمانية على دستور السودان المؤقت في عام 1956؛ لأنَّ "سكت عن المسألة الدينية"<sup>(80)</sup>، أو لم يُشر إلى "الدين الرسمي للدولة، أو مصادر التشريع"، ولم يذكر "كلمة الإسلام في أي موضع فيه، بيد أنه أكد على حرية الاعتقاد والحق في أداء الشعائر الدينية"<sup>(81)</sup>. وبعد الاستقلال، جرت محاولات عديدة لأسلمة الدستور؛ لكن انقلاب 25 أيار/ مايو 1969 حال دون تحقيق آخرها (مشروع دستور جمهورية السودان في عام 1968). وبعد الانقلاب، رفض الحكم الجُدد فكرة أسلامة الدستور، وسعوا لإيقاف الحرب الأهلية، وتأسيس سلام مستدام في جنوب السودان يعتمد على قيم "العدل والمساواة والديمقراطية والحرية". لكن مفاوضات اتفاقية أديس أبابا، في عام 1972، أفرزت واقعًا تواافقياً؛ إذ أقرَّ الدستور المنشق منها أنَّ "الإسلام هو دين الغالبية، والمسيحية والمعتقدات الأفريقية لها أتباع معتبرون من المواطنين"؛ وقد جعلت المواطنة "أساس الحقوق والواجبات"، ونَصَت على أنَّ "الشريعة والعرف هما مصدرًا للتشريع"<sup>(82)</sup>. لكن الاتفاقية والدستور معًا لم يُقرَا الإسلام دينًا رسميًّا للدولة، بل وأشارا ضمنيًّا إلى فصل الدين عن الدولة، من دون أن يُعلِّنا علمانيتها. ويؤكد ذلك قول جعفر محمد علي بخيت: "إن الدولة هي سلطة المجتمع، والمجتمع أقام الدولة على أساس المواطنة، وليس على أساس الانتفاء الديني، أي على أساس الولاء للتراب السوداني، وليس المعتقدات. فإن الدولة إذا جعلت لنفسها دينًا معينًا، فإنها تكون قد انحرفت عن ارتباطها

83 نقلًا عن: منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل (القاهرة: مطباع سجل العربي، 1993) ص 507. جعفر محمد علي بخيت (1930-1976)، أستاذ جامعي ومنظر سياسي، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كامبريدج، وعمل أستاذًا في قسم العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، وانضم إلى حكومة أيار/ مايو بعد انقلاب تموز/ يوليو 1971، حيث تولى منصب وزير الحكم المحلي. وكان أحد المفاوضين في اتفاق أديس أبابا في عام 1972، وأحد مشرعي دستور السودان الدائم في عام 1973، ورائد مجلس الشعب، الذي أشرف على مداولات مشروع الدستور وإجازته. وبعد كتابة الادارة البريطانية والحركة الوطنية السودانية (1919-1939)، المترجم من أطروحته لنيل الدكتوراه، مرجعًا مهمًا في الدراسات السودانية.

84 محمد إبراهيم خليل، لماذا انفصل جنوب السودان؟، ترجمة عثمان النصيري (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2021)، ص 198.

85 دستور جمهورية السودان الانتقالي، 2005، مصادر التشريع، المادة (2-1/5).

79 هذا النص منقول من الوثيقة الدستورية لسنة 2019، الفصل الأول: الأحكام العامة، طبيعة الدولة، المادة (1/4).

80 عبد اللطيف البوبي، دستور السودان علماني أم إسلامي؟ (الخرطوم: مكتبة ابن رشد، 1998)، ص 14.

81 عبد الله أحمد النعيم، الإسلام وعلمانية الدولة (القاهرة: دار ميريت، 2010)، ص 368.

82 الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطي، 1973، المادة (9)، والمادة (16-أ-ج).

لم ترعَ في الديمقراطية إلّا ولا ذمّة. وفي الدستور الدائم المنشق من اتفاقية أديس أبابا في عام 1972، أوضح المشرع أن دولة السودان تسعى لإنشاء "مجتمع اشتراكي ديمقراطي جديد"، و"الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الوحيد" الذي "يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، المتمثلة في الزراعة والعمال والمثقفين والرأسماليين الوطنيين والجنود"<sup>(89)</sup>. وبذلك، أُبعد نمط الديمقراطية التعددية - الحزبية والعمل السياسي خارج إطار الاتحاد الاشتراكي، الحزب الحاكم. وفي أثناء حكومة الإنقاذ الشمولية (1989-2019)، نُصّت اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 على ضرورة "إقامة نظام ديمقراطي للحكم، يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان"<sup>(90)</sup>. وفي ضوء هذا النص الدستوري، وُضع قانون الانتخابات القومية، الذي شمل المؤسسات التنفيذية (رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، وولاة الولايات) والتشريعية (مجلس الجنوب والمجالس التشريعية والمجلس الوطني)، وأُجري التعداد السكاني، وقسمت دوائر الانتخابات، لكن عملية الاقتراع التي أشرف عليها طرفاً الاتفاقية قد وصفتها الأحزاب المعارضة بعدم التزاهة والشفافية، تعللاً ببساط الحزبين الحاكمين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) سيطرتهما على مجريات العملية الانتخابية.

وببناءً على ذلك، يرى معظم معارضي النظام الحاكم أن الانتخابات القومية في عام 2010 لم تُحدث انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً، بل كرست نمطاً جديداً من الشمولية المتدثرة بثوب الديمقراطية<sup>(91)</sup>.

وفي اتفاقيات السلام التي أعقبت اتفاقية نيفاشا، ظل النموذج الديمقراطي يستمدّ مرجعيته من الدستور الانتقالي في عام 2005. وفي اتفاق جوبا للسلام، ورد مصطلح الديمقراطية في سياقات عامة ومتفقة، المقصود منها الإقرار بأهمية النظام الديمقراطي، من دون تحديد المسائل الإجرائية المتعلقة بتنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي في الواقع. ويتمثّل النص الجامع بين هذه الاستخدامات المترفرفة للمصطلح في أن "السودان دولة [...] ديمقراطية، برمانية، تعددية". لكن هذا الاستخدام العام لم يُفض إلى سُنّ قوانين إجرائية واتخاذ خطوات عملية (مثل التعداد السكاني وتوزيع الدوائر الانتخابية): لإجراء الانتخابات العامة التي تُعدّ أحد استحقاقات التحول الديمقراطي التأسيسي، إلى أن حدث انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر

على هذا التصنيف لمصادر التشريع، أنشأت الاتفاقيات مستوىين من الحكم، أحدهما قومي، يعكس سيادة الدولة العليا، وآخر بالنسبة إلى جنوب السودان؛ بحيث تمارس حكومة الجنوب سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية على الولايات الجنوبية، مع الاحتفاظ بتمثيل مقدر في الحكومة القومية (أو الاتحادية).

اختفت في مواد اتفاقيات السلام، التي عُقدت بعد اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، قضية العلاقة بين الدين والدولة، ولم تظهر مرة أخرى إلّا في اتفاق جوبا لسلام السودان، حيث نصّت المادة (1/7/1) على "الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة؛ لضمان عدم استغلال الدين في السياسة، ووقف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان وكرام المعتقدات، على أن يضمن ذلك في دستور البلاد وقوانينها"<sup>(86)</sup>. ويرى عبد الخالق شايب أن هذه المادة، على الرغم من أنها قد أقرّت فصل الدين عن الدولة؛ فإنها لم تجرؤ على استخدام "علمانية الدولة"، الذي زاوج قطاعاً واسعاً من السودانيين المسلمين بينه وبين الإلحاد<sup>(87)</sup>. ويبدو أنّ عدم النص صراحة في وثائق اتفاق جوبا لسلام السودان على "علمانية الدولة" كان أحد الأسباب التي دفعت عبد العزيز الحلو، رئيس حركة تحرير السودان - جناب الشمال، إلى الانسحاب من المفاوضات قبل توقيع الاتفاق النهائي؛ لأنّه قبل بداية المفاوضات دعا إلى ضرورة قيام دولة علمانية لحسن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة<sup>(88)</sup>. ويعتقد معظم مؤيدي موقف الحلو أن فصل الدين عن الدولة ليس فضلاً للممارسات المجتمعية، بل يعني عدم استغلال الدين في السياسة؛ عملاً بأن الدين لله والوطن للجميع. وخلاصة القول أنّ قضية العلاقة بين الدين والدولة علاقة شائكة، وأنّها تحتاج إلى مناقشات فكرية واسعة تقوم على أساس المواطنة المتساوية، والنظام الديمقراطي في الحكم، وحماية الحرّيات العامة وحقوق الإنسان السوداني.

### 3. الديمقراطي والفدرالية

بقي مصطلحاً الديمقراطي والفدرالية من المصطلحات المتناولة في اتفاقيات السلام التي شهدتها السودان في أثناء أنظمة حكم شمولية

86 اتفاق جوبا لسلام السودان، 2020، الباب الأول: المبادئ العامة، المادة (1/7/1).

87 عبد الخالق شايب، "ثانية الدين والدولة في السودان: هل فكّت اتفاقيات جوبا وأديس أبابا طلاسم هذه العلاقة؟"، مبادرة الإصلاح العربي، 15 كانون الأول/ ديسمبر، شوهد في 2024/5/16، في: <https://bit.ly/3V2Ker2>. مزيد من التفصيل عن قضية الدين والعلمانية، ينظر: عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريجي، الجزء الأول: الدين والتدين (الدولة) / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

88 مزيد من التفصيل عن علاقة الدين والدولة في السودان، ينظر: جمال عبد الرحيم صالح، الدين والدولة: مشروع رؤية لفنك الاشتباك (الخرطوم: دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2021).

89 دستور جمهورية السودان الدائم، 1973، الباب الأول: السيادة والدولة، المادة (4).

90 اتفاقية السلام الشامل، 2005، "الجزء أ: المبادئ المتفق عليها"، المادة (1/5/1)، ص. 2.

91 مزيد من التفصيل، ينظر: أبوشوك، الانتخابات القومية، ص 52-43.

مكوناته أساساً لحلول الحركات المسلحة، القائمة على قسمة السلطة والثروة، على الرغم من تباين حمولات هذا الإرث وتوظيفها سياسياً بحسب ظروف كل إقليم، وبحسب حضورها الكيفي في أروقة المفاوضات ونصوص اتفاقيات السلام المنشقة منها (1972-2020) أيضاً. وتعكس دينامية استمرارية مكونات إرث المنشآء المطلبية والاحتجاجية عبر الزمان وتقاطعات المكان عجز اتفاقيات السلام عن تقديم حلول مستدامة لجذور مشكلات المنشآء؛ لأنها كانت ذات طابع ثانوي - جزئي، مع الاستناد في ذلك، في المقام الأول، إلى معادلة قسمة السلطة؛ لتعزيز استمرارية سلطة المحاكمين في المركز، ومنح نصيب منها لإسكات قيادات الحركات المسلحة المفاوضة؛ من دون تقديم حلول موضوعية شاملة لمعالجة جذور المشكلات في المركز والஹاضن المتأثرة في الهاشم. ويعني انعدام وضوح الرؤية الوطنية تجاه عملية السلام أنها عملية بناء متکاملة للأركان، بتمثيلها العادل لأصحاب المصلحة المشاركون فيها، وتحطيمها الاستراتيجي الواسع لجذور مشكلاتها بأبعادها الأفقية في الأقاليم المعنية والرأسمية بين السلطة الحكومية في المركز وأصحاب المطالب في الأطراف، فضلاً عن تأسيس نظام حكم فدرالي، يراعي تباينات الأقاليم السودانية، ويعكس نصوص الاتفاقيات الهدافة إلى جعل النظام الفدرالي إحدى آليات ضمان إدارة التنوع العرقي والثقافي والديني، وتدالو السلطةديمقراطياً مع احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان. إلا أن غياب التوافق الشامل على مثل هذه الرؤية الكلية، وغياب الإيمان الحقيقي بقضية السلام، قد عزّزا استمرارية إرث المنشآء باعتباره واقعاً تاريخياً مُتفلج اتفاقيات السلام المبرمة في تغيير مكوناته؛ بل ظلّ أدلة احتجاج للوصول من خلالها إلى معادلة قسمة السلطة والثروة مع الحكومة المركبة. ويؤكد ذلك فشل معادلة قسمة السلطة والثروة الثنائي والجزئي في حل مشكلات إرث المنشآء المزمنة. لكن رهما يفتح نوافذ تفكير جديدة، إذا أدرك صناع القرار السياسي في المركز والحركات المطلبية المسلحة أهمية الدعوة إلى عقد مائدة مستديرة (أو مؤتمر دستوري)، لإشراك أصحاب المصلحة السودانيين في مفاوضات جامعية عن جذور مشكلات الصراعات المسلحة والحروب؛ حتى تُخرجهم من ضيق معادلة قسمة السلطة والثروة الثنائية والجزئية إلى رحاب القدرة على طرح حلول موضوعية ممكنة، تستند قاعدتها إلى أن مشكلات إرث المنشآء وغيرها، بالنظر إلى أنها مشكلات قومية، يجب أن تعالج وفق أطروحات مدرسة ونابعة من المركز وبمشاركة أصلية لأصحاب المصلحة في الأقاليم، وأن تُتفقذ وفق معايير تميّز إيجابي لأصحاب المظالم التاريخية في إطار مناخ توعوي جماهيري يضمّن لها الاستدامة.

على الحكومة الانتقالية، واندلعت الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع المتمردة عليها في 15 نيسان / أبريل 2023. وهكذا، أصبحت العلاقة بين الديمقراطية والفيدرالية علاقة عضوية في كل اتفاقيات السلام المشار إليها؛ لأن الديمقراطية تُعد أحد شروط النظام الفدرالي الذي يناسب المجتمعات ذات التعدد الثقافي والعرقي والديني، ويحقق نوعاً من التوازن الخدمي والتنموي. ولذلك، بدأت عملية المطالبة بتطبيق النظام الفدرالي في الجنوب، قبل أن ينال السودان استقلاله في كانون الثاني / يناير 1956. بيد أن السياسيين الشماليين الذين كانوا في سدة الحكم ظنوا خطأً أن الفدرالية ستؤدي إلى انفصال جنوب السودان، فرفضوها. لكن في اتفاقيات السلام اللاحقة حدث خلطٌ بين مصطلحي "الفيدرالية" و"اللامركزية". فقد منحت اتفاقية أديس أبابا، مثلًا، الجنوب حكمًا ذاتيًّا، أقرب إلى الفدرالية في أثناء نظام حكم لامركزي، أقره الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطيَّة في عام 1973. أما اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 فقد أُسست لنظام حكم مزدوج (حكومة السودان وحكومة الجنوب) في إطار دولة موحدة، يقوم نظام الحكم فيها على أساس لامركزية، تقضي بتفويض السلطات الثلاث، من دون تخويفها، في كل مستويات الحكم. وفي اتفاق جوبا لسلام السودان، نلحظ أن اتفاق المنطقتين (جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان) نصَّ على قيام "حكم لامركزي (سواء كان فدراليًّا أو ذاتيًّا) في إطار السودان الموحد"، ليعالج "المظالم التاريخية وحدود الحرب، ويعزز وحدة السودان"، في حين طالب أهل شرق السودان بتطبيق "نظام حكم فدرالي تعددي ديمقراطي"، يخولهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويخصص لهم موارد مالية في مستويات الحكم الثلاثة (اتحادي وولائي ومحلي)؛ لإزالة التهميش السياسي والاقتصادي والتنموي الذي يعانيه شرق السودان. ويعزى هذا الخلط في استخدام المصطلحات السياسية والإدارية إلى غياب الخبراء الفنيين المساندين للقوى السياسية، التي أشرفت على مفاوضات جوبا لسلام السودان وصاغت مفردات اتفاق النهائي، كما يُعدُّ الخلط المشار إليه من بين الأسباب التي جعلت بعض أجزاء الاتفاق غير متنسق مع البعض الآخر، إلى حدٍ يصعب فهمها أحيانًا.

خاتمة

نستنتج، من خلال ما جرى عرضه وتحليله، أن إرث المنشآت المكوناته المختلفة (التنمية غير المتوازنة والهوية العربية - الإسلامية الغالبة والهيمنة السياسية للمجموعات النيلية)، شكل "واسطة عُدُّ" المشكلات التي أفرزت الصراعات المسلحة في السودان، وبقيت

## المراجع

## العربية

- انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- بشرارة، عزمي. الدين والعلمانية في سياق تاريخي. الجزء الأول: الدين والتدين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- البوني، عبد اللطيف. دستور السودان علماني أم إسلامي؟ الخرطوم: مكتبة ابن رشد، 1998.
- "تقرير لجنة مولانا دفع الله الحاج يوسف حول تقصي الحقائق بدارفور". موسوعة التوثيق الشامل. 2009/8/30. في: <https://bit.ly/3eDwDzx>
- خالد، منصور. النخبة السودانية وإدمان الفشل. القاهرة: مطابع سجل العربي، 1993.
- \_\_\_\_\_. جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي. لندن: دار تراث للنشر، 2000.
- \_\_\_\_\_. السودان: أهواز الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين. الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- خليل، محمد إبراهيم. لماذا انفصل جنوب السودان؟. ترجمة عثمان التصيري. الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2021.
- دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. عبد الوهاب الأفendi وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرر). الدوحة: مركز دراسات الجريمة، 2013.
- دينق، فرانسيس. صراع الرؤى: نزع الهويات في السودان. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999.
- الزاي، الفاتح الأمين. "الوساطة القطرية في الاستقرار السياسي لإقليم دارفور (2008-2014)". أطروحة أعدت لنيل الدكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية، 2018.
- سلمان، سلمان محمد أحمد. انفصال جنوب السودان: دور ومسؤولية القوى السياسية الشمالية. فيفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015.
- شایب، عبد الخالق. "ثنائية الدين والدولة في السودان: هل فكت اتفاقيات جوبا وأديس أبابا طلاسم هذه العلاقة؟". مبادرة الإصلاح العربي، 15 كانون الأول/ ديسمبر. في: <https://bit.ly/3V2Ker2>
- أبوشوك، أحمد إبراهيم. الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها. الدوحة: مركز دراسات الجريمة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
- \_\_\_\_\_. السودان: السلطة والترااث. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2018.
- أبوشوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام. الانتخابات البريطانية في السودان (1953-1986): مقاربة تاريخية-تحليلية. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- اتفاق جوبا لسلام السودان. جوبا. 2020.
- اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق. 2006/10/14.
- اتفاقية الخرطوم للسلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان. الخرطوم. 1997.
- اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. نيروبي، 2005/1/9.
- اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان. الخرطوم. 1997/4/21.
- أحمد، أحمد المبارك محمد. "اتفاقيات السلام السودانية، أديس أبابا-الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة". رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير. كلية التجارة، جامعة النيلين. 2002.
- إسماعيل، أبكر آدم. جدلية المركز والهامش: قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان. كمبالا: منظمة حقوق الإنسان والتنمية، 2015.
- الأفendi، عبد الوهاب. أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
- أيلير، أبيل. جنوب السودان: التمادي في نقض المواضيق والعقود. ترجمة بشير محمد سعيد. لندن: شركة ميدلات المحدودة، 1992.

قرنق، جوزيف. "الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان." *مجلة الطبيعة*. العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1969).

قلندر، محمود محمد. *جنوب السودان، مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال (1900-1983)*: قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي. دمشق: دار الفكر، 2004.

محمد، أحمد أمل. "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان." *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*. مج 15، العدد 14 (نيسان/ أبريل 2022).

التعيم، عبد الله أحمد. *الإسلام وعلمانية الدولة*. القاهرة: دار ميريت، 2010.

نقد، محمد إبراهيم. *علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة - السمات - الأضمحلال*. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995.

الوثائق البريطانية: 1940-1956. ترجمة فيصل عبد الرحمن علي طه. محمود صالح عثمان صالح (محرر). مج 11. 1955-1956. لندن/ بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2002.

"وثيقة الدوحة لسلام دارفور، الفصل الأول: حقوق الإنسانية والحربيات الأساسية، امتداد (3/1)." *آفاق الهجرة*. العدد 11 (2013).

## الأجنبية

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. New York/ London: Verso Books, 1983.

Deng, Francis M. & J. Stephen Morrison. "U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy." Center for Strategic and International Studies. Washington: 1/2/2001.

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven: Yale University Press, 1984.

*Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan During August 1955*. Khartoum: McCorquodale & Co. Ltd., 1956.

صالح، جمال عبد الرحيم. *الدين والدولة: مشروع رؤية لفك الاشتباك*. الخرطوم: دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2021.

الصغير، سليمي محمد. "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية: المفاوضات نموذجاً." *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*. مج 5، العدد 2 (2020).

طه، فدوى عبد الرحمن علي. *كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان*. ط. 2. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008.

طه، فيصل عبد الرحمن علي. *السودان على مشارف الاستقلال الثاني: 1956-1954*. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010.

\_\_\_\_\_. *مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، 1899-1986*. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012.

الطيب، مذثر عبد الرحيم. *مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها*. الخرطوم: الدار السودانية، 1970.

عبد الله، آدم محمد أحمد. "تقييم اتفاقيات السلام في السودان: أوجه النجاح والفشل." *مجلة السودان*. العدد 7 (2016).

عبد الله، عبد الرحمن. *السودان: الوحدة والتمزق*. ترجمة الفاتح التجاني. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002.

عثمان، تاج السر. "الذكرى 52 لبيان 9 يونيو 1969." مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي. 2021/6/8. في: <https://bit.ly/3zI9eeS>

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. "القرار 1564 (2004) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقدة في 18 أيلول/سبتمبر 2004." 2004/9/18. في: <https://bit.ly/3KBNSmd>

\_\_\_\_\_. "القرار 1706 (2006) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقدة في 31 آب/أغسطس 2006." 2006/8/31. في: <https://bit.ly/3zxcQ01>

\_\_\_\_\_. "القرار 1769 (2007) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727، المعقدة في 31 تموز/يوليو 2007." 2007/7/31. في: <https://bit.ly/3KzvIHo>